## مقتطف الصحف الصهيونية

## الجمعة 3 آذار 2023

## أبرز عناوين الصحف

**هآرتس:**

- أحداث الأسبوع الأخير تشير إلى الأطراف المعنيين بالتصعيد

- نتنياهو فقد السيطرة كليا

- فحص شبهات أن الجنود وأفراد الشرطة لم يبذلوا جهودا لوقف حرق حوارة

- سموتريتش، وزير مجرم حرب (الذي دعا إلى حرق حوارة) يواصل عمله وكأن شيئا لم يحدث

- مصدر أمني: المستوطنان المعتقلان إداريا خططا لحرق حوارة ولأعمال إضافية

- الفلسطينيون: مقتل طفل 15 عاما من بلدة عزون برصاص الجيش وآخر أصيب بجروح خطيرة

- آلاف جنود وضباط الاحتياط سيرفضون الخدمة ومن يعتقد أن الجيش سيبقى كما هو بعد الانقلاب القضائي لا يفهم شيئا

- دكتاتور محرّض وكذاب صفع من يؤيد المفاوضات

**معاريف:**

- المحادثات الآن بين الطرفين

- سارة نتنياهو بعد محاصرتها في صالون التجميل: كفى للفوضى وكاد الحصار أن ينتهي بالقتل

- معركة البؤر الاستيطانية: المئات من المستوطنين وصلوا إلى البؤرة الاستيطانية "أفياتار" احتجاجا على عدم شرعنتها

- نتنياهو ضد المستشارة القانونية للحكومة بعد منعه من التدخل في القوانين التي تضعف القضاء: مس بحرية التعبير

- يواصلون الاحتجاج: سنستوطن أمام الكنيست

- اتهام: خمسة من سكان قرية يركا خطفوا عمال فلسطينيين واعتدوا عليهم بعد خطف جثمان الشاب الدرزي تيران فرو في جنين

- الشرطة تفتح تحقيقا ضد عضو الكنيست تسبيكا فوجل من حزب بن غفير الذي قال إنه يريد أن يرى حوارة تحترق كليا

- مصرع ثلاثة أشقاء في حادث طرق بشعفاط

**يديعوت احرونوت:**

- استمرار إقرار القوانين لإضعاف الجهاز القضائي

- منظمو التظاهرات ضد الحكومة يتوقعون مشاركة واسعة خاصة بعد اعتداء الشرطة على المتظاهرين أمس الأول

- الشرطة تستعد للتظاهرة غدا للأسبوع التاسع على التوالي

- وزير الأمن القومي بن غفير يدعم ضابط الشرطة الذي أطلق قنبلة صوتية على المتظاهرين وأصاب متظاهر برأسه وما زال يرقد في المستشفى

- ضباط كبار في وحدات النخبة أعلنوا أنهم لن يخدموا بالاحتياط

- ضباط كبار بسلاح الطيران يحذرون من أنهم سيتعرضون إلى المحاكم والاعتقال في دول عديدة إذا لم يتم إلغاء قوانين لإضعاف القضاء

- بن غفير ضد وزير الجيش جالانت: مواجهة مباشرة بسبب الاعتقال الإداري لمستوطنين اثنين تم إطلاق سراحهما بالمحكمة

- مصدر أمني: المستوطنان المعتقلان خططا لأعمال إرهابية ضد الفلسطينيين

**تايمز أوف اسرائيل:**

.مستوطنون يرشقون سيارات فلسطينية بالحجارة، ويشتبكون مع الجيش بعد أن منعتهم القوات من دخول بؤرة استيطانية

.يهود أميركيون ليبراليون يحثون الولايات المتحدة على إلغاء تأشيرة سموتريتش بسبب تصريحاته بشأن حوارة

* * *

## عين على العدو الجمعة 3-3-2023

**عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.**

**ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية**

**الشأن الفلسطيني:**

- **جيش العدو**" :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 8 فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة."
- **جيش العدو**" :قوات الجيش اعتقلت أمس فلسطينياً حاول اجتياز منطقة العائق من جنوب قطاع غزة نحو الغلاف."
- **أمير بوخبوط** :قوات الجيش نفذت صباح اليوم نشاطاً عسكرياً في بلدة طمون في طوباس، وفي منطقة سلواد قرب رام الله.
- **إذاعة جيش العدو** :تصفية فلسطيني وإصابة 2 بجروح حرجة جداً، ومتوسطة بنيران "الجيش الإسرائيلي" بعد إلقاء زجاجات حارقة نحو مستوطنين بالقرب من قلقيلية.
- **إنقاذ بلا حدود** :أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة شمال بيت عينون.
- **القناة 12 العبرية** :سمح بالنشر: تقديم لائحة اتهام ضد 5 دروز بتهمة ارتكاب مخالفة أمنية خطيرة، وقيامهم باختطاف 3 فلسطينيين من جنين تحت تهديد السلاح في نوفمبر الماضي انتقاماً لاختطاف جثة الدرزي تيران بيرو.

**الشأن الإقليمي والدولي:**

- **القناة 12 العبرية"** :رجال أعمال إسرائيليون" حول العالم تلقوا تحذيرات من محاولات إيرانية لإلحاق الأذى بهم – الشاباك والموساد والاستخبارات يحاولون إحباط هذه المحاولات – طُلب منهم تغيير روتين نشاطهم والتحقق ممن يقابلون.
- **خارجية العدو"** :نستنكر قرار البرازيل السماح لسفينتين حربيتين إيرانيتين بالرسو في ريو دي جانيرو، هذا تطور خطير، ونطالب الحكومة البرازيلية بتغيير القرار وطرد السفن."
- **قناة كان العبرية** :أدانت وزارة الخارجية الإماراتية التصريحات العنصرية لـ"وزير المالية الإسرائيلي" "بتسلئيل سموتريتش" الذي دعا إلى محو قرية حوارة، كما ورد أن دولة الإمارات ترفض الأعمال التي تتعارض مع القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية.

**الشأن الداخلي:**

- **موقع والا العبري** :شركة أوسم تسحب بعض منتجاتها من شيبس الفول السوداني "بمبا" لوجود جسم غريب بداخله، وتطالب الجمهور بعدم تناوله.
- **القناة 14 العبرية"** :سارة نتنياهو" حول حصارها الليلة الماضية: "إن حدثاً مروعاً، كان يمكن أن ينتهي بالقتل، أود أن أشكركم من أعماق قلبي على الدعم الواسع ورسائل التشجيع العديدة التي أتلقاها على مواقع التواصل الاجتماعي وشخصيًا، كما أشكر قوات الأمن ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ومفوض الشرطة يعقوب شبتاي."
- **إذاعة جيش العدو** :مصدر أمني: المستوطنون المتطرفون يخططون لشن هجوم عنيف آخر مماثل لما حدث في بلدة حوارة.
- **قناة كان العبرية"** :المحكمة الإسرائيلية" تقرر الاعتقال الإداري ضد اثنين من المستوطنين المشاركين في أعمال العنف في حوارة.
- **يديعوت أحرونوت** :هاجم وزير الأمن القومي "بن غفير" وزير الجيش "يوآف غالنت" على خلفية أمر الاعتقال الذي أصدره بحق مستوطنين متهمين بأعمال تخريبية في حوارة: "لقد خالف أوامر المحكمة في تحد صارخ للديموقراطية وفي الوقت نفسه تمارس سياسة الاحتواء بحق الفلسطينيين."
- **والا العبري** :حوالي 80 من قدامى المحاربين في دوفدوفان: "الإصلاح القضائي سيضر بالديمقراطية – أوقفوا التشريع."

- **يديعوت أحرونوت** :كبار الاقتصاديين في "الكيان" يحذرون من تراكم مؤشرات كثيرة على أن الأضرار التي تلحق بالاقتصاد قد تتجسد بقوة وسرعة أكبر مما يتوقع، الأمر الذي سيؤدي إلى ضرر طويل الأمد لنمو ونوعية "حياة الإسرائيليين" في ظل استمرار الاحتجاجات ضد الإصلاح القضائي في جميع أنحاء الكيان.

**عينة من الآراء على منصات التواصل:**

- **"آفي أرئيلي"، مسؤول كبير سابق في الشاباك"** :قانون حكم الإعدام لمنفذي العمليات من أخطر القوانين، سيؤدي هذا إلى مضاعفة الدافع لتنفيذ العمليات."
- **الوزيرة "ميري ريغيف"** :"أنقذ المئات من رجال الشرطة والأمن زوجة رئيس الوزراء من حصار لكوافير أمس في تل أبيب – لا أعتقد أن هناك شخصًا عاقلًا لم يصدم بمشاهد الأمس – حصار على زوجة رئيس الوزراء وتهديدات وترهيب لأصحاب الأعمال في المنطقة هذا مخزٍ، وغير مقبول."
- **عضو الكنيست "بنينا تيمانو شطا"** :"مظاهرات أمام منازل السياسيين، لا مشلكة، لكن الذهاب إلى صالون تصفيف شعر ومحاصرة زوجة رئيس الوزراء وعدم السماح لها بالمغادرة، الأمر الذي أدى إلى استنفار قوات أمنية كبيرة، هنا خط أحمر."
- **وزير الاقتصاد والصناعة "نير بركات"** :"لقد صدمت من الحصار العنيف على زوجة رئيس الوزراء سارة نتنياهو، هذا عمل غير قانوني وعنيف ويجب اتخاذ إجراء قوي ضد أي شخص يقوم بأعمال عنف في دولة إسرائيل، يحق لكل مواطن التظاهر، لكن لا يوجد عذر للفوضوية والعنف، أدعو الشرطة لوضع حد لهذا على الفور."
- **عضو الكنيست "ليمور سون هار ميلخ"** :"في الوقت المناسب، مررنا بالقراءة التمهيدية مشروع قانون عقوبة الإعدام لمنفذي العمليات، الأمر الذي سيضع حداً للوضع العبثي الذي يستمر فيه الإرهابيون الحقيرون الذين قتلوا اليهود في السير على هذه الأرض، والعودة للانخراط في الإرهاب، هذه خطوة مهمة وضرورية أخرى في حربنا ضد الإرهاب العربي الذي يحاول إلحاق الأذى بنا مرارا وتكرارا، حان الوقت للتعامل مع الإرهاب بقبضة من حديد."!

* * *

## مقالات

### تايمز أوف إسرائيل: يهود أميركيون ليبراليون يحثون الولايات المتحدة على إلغاء تأشيرة سموتريتش بسبب تصريحاته بشأن حوارة

**مجموعتان تطالبان بمنع وزير المالية، المقرر أن يقوم بزيارة للولايات المتحدة قريبا، من دخول الأراضي الأمريكية في أعقاب تصريحه الذي دعا فيه إلى "محو" البلدة الفلسطينية**

**بقلم جوداه آري غروس وجيكوب ماغيد**

دعت مجموعتان ليبراليتان يهوديتان أمريكيتان الحكومة الأمريكية إلى إلغاء تأشيرة دخول وزير المالية بتسلئيل سموتريتش إلى الأراضي الأمريكية ومنعه من زيارة البلاد في وقت لاحق من هذا الشهر بسبب دعوته الأخيرة "لمحو" بلدة حوارة الفلسطينية. ففي مقابلة أجريت معه يوم الأربعاء، سُئل سموتريتش عن هجوم وقع مؤخرا على البلدة الواقعة في الضفة الغربية من قبل مجموعة من القوميين الإسرائيليين المتطرفين أسفر عن مقتل شخص وإصابة العشرات وإحراق العديد من المنازل والمحال التجارية، في أعقاب هجوم نفذه فلسطيني في وقت سابق من ذلك اليوم وأسفر عن مقتل إسرائيليْن. قال وزير المالية، وهو أيضا وزير في وزارة الدفاع مسؤول عن الشؤون المدنية في الضفة الغربية، إنه ضد قيام المدنيين بهذه الهجمات الانتقامية وإنه يرى أن على الجيش فعل ذلك. وقال سموتريتش: "أعتقد أن قرية حوارة يجب أن تُمحى، وأن على دولة إسرائيل القيام بذلك."

وسرعان ما لاقت تصريحات المشرع اليميني المتطرف انتقادات من شخصيات في إسرائيل وأدانتها لاحقا وزارة الخارجية الأمريكية ووصفتها بأنها "غير مسؤولة" و"مثيرة للاشمئزاز" و"مقرفة"، إلا أنها لم تلق أي تنديد من أعضاء الائتلاف الحاكم في إسرائيل، حيث وجه بعضهم دعوات مماثلة لفرض عقاب جماعي على حوارة.
ورفض السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة ميخائيل هرتسوغ التصريحات، قائلا إنه بغض النظر عن أي هجمات فلسطينية ضد المدنيين الإسرائيليين فإن "الرد بمحو قرى مدنية ليس سياسة إسرائيلية بأي شكل من الأشكال ويناقض قيمنا."

ودعت منظمة "تروعاه" اليسارية، التي تمثل نحو 2300 حاخام ومرتل يهودي في الولايات المتحدة، الحكومة الأمريكية ليس فقط إلى إدانة التصريحات وإنما اتخاذ إجراءات ملموسة ضد سموتريتش من خلال إلغاء تأشيرة دخوله إلى البلاد أو على الأقل منع المسؤولين الأمريكيين من الاجتماع معه إذا دخل الأراضي الأمريكية.

وقالت الحاخامة جيل جيكوبس، الرئيسة التنفيذية للمنظمة إن "تروعاه تدعو إلى إلغاء تأشيرة رحلته المقبلة إلى الولايات المتحدة على أساس تحريضه على الإرهاب وتأييده له. تصريحاته لا تزيد آلام العائلات وأفراد المجتمع الذين تضرروا من العنف في حوارة فحسب، بل تضيف أيضا إلى التحريض المتزايد من جانب أعضاء حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة الجديدة." وأضافت "نشكر وزارة الخارجية الأمريكية على إدانتها الشديدة لتصريح سموتريتش، وندعو جميع أعضاء إدارة بايدن إلى رفض أي اجتماعات معه إذا سُمح له بدخول البلاد. كما ندعو جميع المنظمات اليهودية الأمريكية إلى إدانة كلمات سموتريتش ورفض التعامل معه ومع حلفائه."

وأطلقت منظمة "أمريكيون من أجل السلام الآن"، التي تدعم حل الدولتين، عريضة عبر الإنترنت تطالب إدارة بايدن بإلغاء تأشيرة دخول سموتريتش. وقالت المنظمة إن تصريحاته الأخيرة "تتجاوز تحريضه البغيض السابق. هذه دعوة لجريمة حرب، ويتم فعل ذلك في وقت أصبح فيه من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن مثل هذا التحريض له عواقب وخيمة. والآن يريد سموتريتش جلب كراهيته إلى الأراضي الأمريكية. إنه يعتزم زيارة الولايات المتحدة في وقت لاحق من هذا الشهر. نحن هنا لنقول إنه ليس موضع ترحيب." كما لاقت تصريحات سموتريتش إدانات من قبل عدد من الجماعات اليهودية الأمريكية الكبرى، بما في ذلك اللجنة اليهودية الأمريكية ورابطة مكافحة التشهير، ورئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى. وقال رئيس اللجنة اليهودية الأمريكية في تغريدة على تويتر"نحن ندين هذه الدعوة البغيضة للعنف والعقاب الجماعي من قبل وزير في الحكومة، حيث أنها تناقض قيم وتقاليد دولة إسرائيل." ووصفت رابطة مكافحة التشهير تصريحات الوزير بأنها "غير مبررة" و "مناقضة للقيم اليهودية والإسرائيلية لاحترام الحياة الإنسانية وسيادة القانون." وقال ويليام داروف، الرئيس التنفيذي لمؤتمر الرؤساء، إنه يتفق مع وزارة الخارجية الأمريكية في وصف التصريحات بأنها "غير مسؤولة ومثيرة للاشمئزاز."

حتى قبل قيام سموتريتش بالدعوة إلى "محو" حوارة، اعتُبر المشرع اليميني المتطرف وأعضاء حزبه "الصهيونية الدينية" شخصيات غير مرغوب بها من قبل الكثيرين من يهود أمريكا. في الواقع، لم تتم دعوة أعضاء حزبه عن عمد للتحدث أمام مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى عندما زارت المنظمة الجامعة إسرائيل الشهر الماضي بسبب معارضة العديد من المجموعات الأعضاء فيها. ولم يرد المسؤولون الأمريكيون على الفور على طلبات للتعليق على ما إذا كانت الإدارة تدرس إلغاء تأشيرة سموتريتش.

ومن المقرر أن يسافر سموتريتش إلى الولايات المتحدة للتحدث في مؤتمر "إسرائيل بوندز" السنوي، الذي سيعقد في الفترة من 12 إلى 14 مارس في واشنطن. ولم يؤكد مكتب سموتريتش حضوره بعد، لكن مصدرا مطلعا أكد الحضور المقرر لتايمز أوف إسرائيل الشهر الماضي. وقال مسؤول أمريكي يوم الاثنين إنه لا توجد على جدول الأعمال اجتماعات رسمية بين سموتريتش ومسؤولين في إدارة بايدن حتى الآن. لم ترد وزارة الخزانة الأمريكية على سؤال الشهر الماضي حول ما إذا كان مسؤولوها سيجتمعون مع سموتريتش، الذي لديه تاريخ طويل من التصريحات ضد العرب والفلسطينيين ومجتمع الميم واليهود غير الأرثوذكس.

* * *

## تايمز أوف إسرائيل: مستوطنون يرشقون سيارات فلسطينية بالحجارة، ويشتبكون مع الجيش بعد أن منعتهم القوات من دخول بؤرة استيطانية

**بقلم إيمانويل فابيان**

قال الجيش الإسرائيلي إن مجموعة من المستوطنين ألقوا الحجارة على سيارات فلسطينية في وقت متأخر من ليلة الخميس واشتبكوا مع الجنود الإسرائيليين الذين وصلوا إلى مكان الحادث في شمال الضفة الغربية لمحاولة منع الاشتباك. وكان هذا هو الأخير في سلسلة من حوادث عنف المستوطنين التي وقعت في الأسبوع الماضي وحده، بما في ذلك الهجوم الحاشد في حوارة المجاورة الذي أثار إدانات عالمية.

وقال الجيش الإسرائيلي في بيان إن مواجهة يوم الخميس جاءت بعد أن أوقف الجيش حافلة مليئة بالمستوطنين الشباب الذين كانوا يشقون طريقهم من مستوطنة "يتسهار" المتطرفة نحو البؤرة الاستيطانية غير القانونية، والتي تم إخلائها مرة أخرى في وقت سابق من هذا الأسبوع وإعلانها منطقة عسكرية مغلقة. وخرج بعض الإسرائيليين من الحافلة وشرعوا في إلقاء الحجارة على سيارات فلسطينية مارة. وقال الجيش إن القوات حاولت إيقاف المشتبه بهم، مما أدى إلى اندلاع الاشتباكات، ودفع الجنود إلى استخدام أساليب تفريق أعمال الشغب ضد المستوطنين. ولم يتم إجراء أي الاعتقالات.

ووقعت حادثة متطابقة تقريبا قبل يومين في وسط الضفة الغربية. وقال الجيش إنه تم إرسال القوات إلى الطريق السريع 458 بالقرب من مدينة المغيّر بعد تلقي تقرير عن رشق سيارات فلسطينية بالحجارة. وقال الجيش إن القوات أطلقوا النار في الهواء، لكن المشتبه بهم رفضوا التفريق. ثم استخدمت القوات الغاز المسيل للدموع ضد المجموعة، ورداً على ذلك، قام أحد المشتبه بهم بركل جندي ورش ضابط شرطة برذاذ

الفلفل. وقالت الشرطة إن مشتبه به آخر قام بتمزيق إطارات سيارة الضابط. وتم احتجاز خمسة مشتبه بهم وتسليمهم للشرطة للاستجواب.

يوم الاثنين، قال الجيش إن إسرائيليًا حاول دهس جندي وصل قرب مستوطنة شافي شومرون لدعم القوات التي كانت تتعرض للشرق بالحجارة من قبل المستوطنين. وفي حادثة منفصلة ليلة الأحد، قال الجيش إن ضابطًا كبيرًا تعرض لاعتداء من قبل مجموعة من المستوطنين بالقرب من مستوطنة "ريمونيم" في الضفة الغربية.

ويبدو أن سلسلة الحوادث تسلط الضوء على نتائج تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الذي صدر في وقت سابق من هذا الأسبوع والذي يتهم إسرائيل بالفشل في منع هجمات المستوطنين في الضفة الغربية. وذكر التقرير: "عناصر الأمن الإسرائيليون غالبًا لم يمنعوا هجمات المستوطنين ونادراً ما يتم احتجاز أو توجيه التهم ضد منفذي أعمال عنف المستوطنين." وأشار التقرير إلى أرقام الأمم المتحدة التي تظهر وقوع 496 حادث عنف مستوطنين ضد فلسطينيين في عام 2021، بما في ذلك 370 هجومًا أسفر عن أضرار في الممتلكات و126 هجوما أسفر عن إصابات – ثلاثة منها كانت قاتلة. ومع ذلك، أُدين مستوطن واحد فقط في عام 2021، وحصل على عقوبة بالسجن لمدة 20 شهرًا لإلقاء قنبلة صوت داخل منزل فلسطيني. وقد تضاعف عدد الحوادث تقريبًا في عام 2022، وفقًا للأمم المتحدة.

* * *

## تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يتراجع عن مقارنة هجوم المستوطنين حوارة واحتجاجات تل أبيب

قال رئيس الوزراء إنه كان يقصد فقط أنه في كلتا الحالتين لا ينبغي أن يتخذ الناس القانون بأيديهم؛ غانتس يحثه على "التوقف عن الكذب" والاعتذار للمتظاهرين المناهضين للحكومة

حاول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الخميس التقليل من أهمية مقارنته بين أعمال شغب مستوطنين في بلدة فلسطينية والاحتجاجات في تل أبيب ضد خطة حكومته لإصلاح جذري لنظام القضاء في البلاد. وجاء في بيان صادر عن مكتبه، "خلافا للادعاءات التي وردت في وسائل الإعلام، فإن المقارنة الوحيدة التي أجراها رئيس الوزراء بين حوارة وتل أبيب هي أنه يحظر اتخاذكم القانون بأيديكم في أي مكان." وأجرى نتنياهو المقارنة في بيان مباشر من مكتبه خلال نشرة الأخبار المسائية مساء الأربعاء، بعد يوم شهد وصول الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد ضد الإصلاح القضائي إلى مستويات جديدة من العداء.

وانتشرت الاحتجاجات في أنحاء إسرائيل، مما أدى إلى إصابة 11 شخصا على الأقل واعتقال أكثر من 50 آخرين، حيث اشتبك المتظاهرون مع الشرطة. وفي تل أبيب، تم التعامل مع المتظاهرين الذين حاولوا قطع طريق أيالون السريع بإجراءات عدوانية، بما في ذلك خراطيم المياه والقنابل الصوتية، وهي المرة الأولى التي استخدمت فيها هذه الوسائل في المظاهرات الأخيرة ضد التشريع المخطط له. ويوم الأحد، قام مستوطنون بأعمال شغب في بلدة حوارة الفلسطينية انتقاما لهجوم فلسطيني أسفر عن مقتل شقيقين إسرائيليين في وقت سابق من اليوم في نفس البلدة. وأحرق مستوطنون متطرفون منازل وسيارات ومخازن واعتدوا على فلسطينيين، مما أدى إلى وقوع إصابات ووفاة فلسطيني في ظروف غامضة. وقال نتنياهو: "لن نقبل العنف في حوارة ولن نقبل العنف في تل أبيب." وقال رئيس الوزراء أنه في كلتا الحالتين، تجاوز المتظاهرون الخطوط الحمراء بالعنف والفوضى.

وبعد البيان التالي لنتنياهو يوم الخميس، طلب رئيس حزب "الوحدة الوطنية" بيني غانتس منه الاعتذار. وكتب على تويتر "نتنياهو، بدلا من أن تحاول التراجع والكذب، اعتذر للمحتجين وتراجع عن مقارنتك الإجرامية، التي تعطي دعما معنويا للإرهاب." وكان غانتس من بين قادة المعارضة الذين عبروا عن غضبهم من المقارنة بعد خطاب نتنياهو. وقال مساء الأربعاء: "سامحني، ولكن لتنفيذ بوغروم في بلدة، إشعال النار فيها، قتل شخص، أخذ استراحة لأداء صلاة المساء، وثم الاستمرار في نشر الفوضى – هذا لا يشبه اغلاق الطرق."

ورفض زعيم المعارضة عضو الكنيست يائير لبيد، الذي أجرى مقابلة مع القناة 13 مباشرة بعد بيان نتنياهو، البيان ووصفه بأنه "سلسلة من التصريحات الصادمة." وقال لبيد: "تصريح مروع يعمق الخلاف من رجل ضعيف وخطير (...) كانت حوارة بوغروم نفذه إرهابيون. هل تشبه ذلك... بالناس الذين خرجوا اليوم إلى الشوارع، أفضل الناس في البلاد، وطنيون." كما أثار غضب زعيمة حزب العمل ميراف ميخائيلي من المقارنة بين "الوطنيين الذين يقاتلون من أجل الديمقراطية والفوضويون الذين يحرقون المنازل في حوارة."

* * *

## تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يقول للمحكمة العليا أنه لا يوجد تضارب في المصالح في تعامله مع الإصلاح القضائي

**بقلم جيريمي شارون**

رفض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الخميس موقف النائبة العامة والذي يمنعه بسبب محاكمته الجنائية الجارية من التدخل بأي شكل من الأشكال في خطة الاصلاح القضائي التي تقترحها حكومته، وزعم أن

بعض الأعضاء في المعارضة يرغبون بتدخله في المسألة لتسهيل الحوار فيها. وفي مذكرة لمحكمة العدل العليا، زعم محامو نتنياهو إنه لا يوجد تضارب جوهري في المصالح لرئيس الوزراء فيما يتعلق بالإصلاح، وأن منع نتنياهو من المشاركة في الاختيار الفعلي للقضاة سيكون كافيا لتهدئة أي مخاوف.

في الشهر الماضي، أرسلت النائبة العامة غالي بهاراف-ميارا رسالة إلى نتنياهو تبلغه فيها أنه لا يمكنه لعب دور في الإصلاحات الجذرية التي يطرحها وزير العدل ياريف ليفين ورئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست سيمحا روتمان، بسبب تضارب المصالح الناجم عن محاكمة رئيس الوزراء الجارية بتهم الفساد. وتم إرسال الرسالة في أعقاب التماس قدمته إلى محكمة العدل العليا "الحركة من أجل جودة الحكم في إسرائيل" للمطالبة بإعداد اتفاق جديد مع نتنياهو لتفادي تضارب المصالح ليحل محل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام 2020 مع النائب العام آنذاك أفيحاي ماندلبليت، في وقت مبكر من الإجراءات الجنائية ضده. ومنذ ذلك الحين أصرت بهاراف-ميارا على إلا يتحدث نتنياهو حتى عن الإصلاحات، علنا أو سرا، وهو موقف ورد أن رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ طلب منها إعادة النظر فيه من أجل تسهيل المفاوضات نحو حل وسط بشأن التحركات المثيرة للجدل.

وفي الأوراق التي قُدمت يوم الخميس، طلب محامو نتنياهو من المحكمة تحديد أن موقف بهاراف-ميارا لا يلزم رئيس الوزراء، وقالوا إن مستوى تضارب المصالح الذي يواجهه رئيس الوزراء في التعامل مع الإصلاحات القضائية ضئيل. وكتب فريق نتنياهو القانوني في الأوراق التي قدمها للمحكمة إن "فرض القيود على رئيس الوزراء، لا سيما تلك التي تقيد حريته عن التعبير، تمس بحرية التعبير لدى ملايين المواطنين الذين صوتوا له في انتخابات ديمقراطية قبل بضعة أشهر فقط."

وقال محامو رئيس الوزراء إن مثل هذه القيود أضرت بقيمة أساسية في نظام ديمقراطي، "خاصة عندما يكون سبب هذا الضرر هو تضارب نظري بعيد في المصالح." كما قالوا إن أعضاء المعارضة كانوا يسعون على وجه التحديد لتدخل نتنياهو. يعكس هذا الادعاء تقريرا يوم الخميس لهيئة البث الإسرائيلية "كان" التي أفادت بأن "مسؤولين كبار" في حزب "الوحدة الوطنية" بزعامة بيني غانتس، انتقدوا قرار بهاراف-ميارا منع نتنياهو من مناقشة برنامج الإصلاح القضائي والتعامل معه. وأشار محامو نتنياهو إلى أن اتفاق تفادي تضارب المصالح الأصلي الذي تم التوصل إليه في عام 2020 لم يمنعه من المشاركة في التغييرات المقترحة على لجنة اختيار القضاة، والتي يسعى التشريع الذي تقدمه حكومته إلى تغييرها بشكل جذري. وأشاروا إلى أن الاتفاق الأصلي نص فقط على عدم إبداء نتنياهو رأيه لأعضاء لجنة اختيار القضاة بشأن المرشحين للتعيينات القضائية.

على هذا النحو، اقترح الفريق القانوني لرئيس الوزراء حلا: لن يُسمح لأي قاض يتم تعيينه بعد الإصلاح القضائي للحكومة بالمشاركة في محاكمة نتنياهو الجنائية في المحكمة المركزية في القدس، "بما في ذلك الإجراءات المتعلقة مباشرة بقضيته." ومن غير الواضح ما إذا كان هذا الشرط سينطبق أيضا على الاستئناف أمام المحكمة العليا، في حالة إدانة نتنياهو في المحكمة المركزية. كما جادل محامو رئيس الوزراء بأن بهاراف-ميارا "أفرطت في التوسع" في ادعاءها بأن محاكمة نتنياهو تمنعه من المشاركة في إصلاحات المراجعة القضائية والاختبار القضائي للمعقولية، وأن موقفها كان "نظريا وتكهنيا للغاية" بحيث لا يفي بمعيار تضارب المصالح الموضوعي. وكتبوا: "كما هو الحال مع أي إجراء إداري، يجب أن تكون القيود الموضوعة محددة ومتناسبة وأن تذهب فقط إلى أبعد الحدود اللازمة." يمكن معالجة تضارب المصالح، في حدود وجوده، بطرق مختلفة ومتنوعة، في حين أن تنحية مسؤول عن ممارسة سلطاته والتصرف في إطار واجباته القانونية والدستورية يجب أن يكون الملاذ الأخير."

* * *

## i24NEWS: إسرائيل ستفتح سفارة دائمة في تركمانستان على بعد 12 ميلا من إيران

**وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين: "العلاقات بين إسرائيل وتركمانستان مهمة واستراتيجية، وهي جزء من نشاط يهدف إلى تعزيز العلاقات مع المنطقة بأسرها"**

من المتوقع أن يغادر وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين قريبًا إلى تركمانستان - الدولة الواقعة في وسط آسيا التي تشترك في حدود طويلة مع إيران - لافتتاح رسمي لسفارة إسرائيلية دائمة في العاصمة عشق أباد، وستكون السفارة أقرب بعثة إسرائيلية رسمية من الحدود الإيرانية، على بعد حوالي 12 ميلاً فقط.

وتهدف زيارة كوهين إلى تركمانستان وافتتاح السفارة إلى إرسال رسالة إلى إيران مفادها أن "إسرائيل لها نفوذ حاضر ومتزايد في المنطقة" وقال وزير الخارجية الإسرائيلي لـ "يسرائيل هيوم" إن "العلاقات بين إسرائيل وتركمانستان مهمة واستراتيجية، وهي جزء من نشاط يهدف إلى تعزيز العلاقات مع المنطقة بأسرها". وتابع: "سنواصل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول، من بين أمور أخرى في مجالات الصحة والدفاع الإلكتروني" وأكد على أن "افتتاح مبنى السفارة هو علامة أخرى على تعزيز العلاقات بين إسرائيل وتركمانستان ويمثل ثلاثين عاما من إقامة العلاقات بين الدول."

وأقامت تركمانستان، وهي دولة ذات أغلبية مسلمة، علاقات مع إسرائيل في الفترة التي سبقت إعلان استقلالها في عام 1991، وفي ضوء العلاقات الجيدة بين الدولتين، فتحت إسرائيل سفارة مؤقتة هناك

"بهيكل مؤقت"؛ وعلى مر السنين، قام كبار المسؤولين الإسرائيليين والتركمانيين بزيارة بلدان بعضهم البعض، ووقعوا اتفاقيات تعاون في مجالات السياسة والاقتصاد والطاقة .في الآونة الأخيرة، تم إحراز تقدم في التعاون بين الصحة والدفاع الإلكتروني.

* * *

## على وقع انقسامات الاحتلال.. كاتب إسرائيلي يتخيل رسالة سرية من شمخاني لخامنئي

**ترجمة: أحمد صقر . موقع عربي21**

بعث كاتب إسرائيلي رسالة متخيلة تحت بند "سري جدا" من الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي شمخاني، إلى المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، تتناول "انهيار إسرائيل" وكيف يمكن تسريع ذلك. وجاء في مطلع الرسالة المفترضة التي كتبها تشيك فرايلخ، في مقاله بصحيفة" هآرتس "العبرية:

"إلى الزعيم الأعلى من الأمين العام شمخاني: سري جدا.. الموضوع: سياسات عاجلة - إسرائيل تنهار."

وكتب: "هدفنا لاستراتيجي المتمثل في القضاء على الكيان الصهيوني (إسرائيل) أصبح في متناول اليد، التطورات هناك تلغي وتبطل التقديرات السابقة التي بحسبها كان الأمر يقتضي عشرات السنين، الصهاينة يفقدون أنفسهم، واحتفالات الـ75 يمكن أن تكون الأخيرة، القضية تحت تصرفك: كيف يمكن أن نستغل هذه التطورات لتسريع الانهيار؟."

وأضاف: "النظام الصهيوني يتحلل، رئيس حكومة (بنيامين نتنياهو) متهم بثلاث مخالفات خطيرة، يفرض الرعب على سلطات أخرى، هو يستخف بالمحكمة وبالمستشارة القانونية للحكومة، ويستمر في جذب الخيوط من وراء الكواليس، وهو يبلور تشريعا خاصا لشرعنة عودة وزير (درعي) سجن في السابق إلى الحكم، لكنه عاد لتنفيذ جرائم كبيرة، وهناك وزراء آخرون متهمون بالفساد أيضا."

وأوضح الكاتب على لسان شمخاني، أن "رئيس الحكومة ومساعده وزير العدل بادرا إلى إصلاح قانوني، يدفعان قدما الآن بفقرة استخفاف، وتعيين قضاة بلاط، وتحويل مكاتب الحكومة لملك شخصي لمجرم مدان، يتوقع حدوث صراع شديد بين السلطات، بحيث يهز أسس الكيان الصهيوني إذا تجرأت المحكمة على إلغاء التغييرات أو الإعلان عن عدم أهلية نتنياهو، الآن تتساءل سلطات إنفاذ القانون لمن ستخضع في حالة حدوث مواجهة بين السلطة التنفيذية والقضائية، علما أن "الهايتك" في خطر، وهو قاطرة نمو الصهاينة."

وأشار إلى أن "شركات دولية امتنعت عن الاستثمار في دولة غير مستقرة، شركات للصهاينة بدأت في تحويل أموالها إلى الخارج، هناك انهيار مالي قريب، يوجد للصهاينة القليل من الغاز، لكنه لا يكفي لإنقاذ اقتصادهم

من الانهيار"، مضيفا: "الفوضى مطلقة تقريبا، اليمين يستفز اليسار، العلمانيون يتحدون المتدينين. الشرقيون ضد الأشكناز، وجميعهم ضد العرب، الجمهور ومفكرون ورجال أعمال وعلماء وحاصلون على جوائز نوبل وقضاة متقاعدون، ضباط كبار سابقون في جيش الاحتلال، رؤساء في "الشاباك" ورئيس "الموساد" وهيئة الأمن القومي، رئيس أركان سابق، كل هؤلاء وغيرهم يتظاهرون بشكل ثابت ضد نظام ديكتاتوري، يطالبون بالعصيان أيضا."

وأكد أن "جيش الاحتلال في الطريق للتفكك، خلال سنوات هددنا الصهاينة وسادتهم الأمريكان بتغيير النظام عمليا، النظام الوحيد الذي يتعرض للخطر هو نظامهم، أصدقاؤهم الكبار يبتعدون، يعاني الصهاينة من العزلة الدولية بسبب الاحتلال والعنصرية والأبارتهايد، الآن هم في طريقهم لفقدان بقايا الدعم من "معسكر الدول الديمقراطية"، الذي تفاخروا بالانتماء إليه، والتحول لدولة مجذومة، الاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة والدول الرائدة تحذر من انهيار في العلاقات، دولة دينية ديكتاتورية ستفقد أيضا الولايات المتحدة."

وتابع: "الصهاينة ينشغلون بالتعفن الداخلي، حتى أنهم نسوا تقريبا مشروعنا النووي، الآن توجد لدينا مادة متفجرة تكفي لعدة قنابل، وبدأنا في تخصيب اليورانيوم بمستوى 84 في المئة، ونحن على بعد مسافة قصيرة من المستوى العسكري، وهو 90 في المئة، الاعتبار الذي من أجله امتنعنا منذ 15 عاما عن القيام بهذه الخطوة المهمة الأخيرة في الطريق إلى القنبلة، الخطر الذي يستدعي عقوبات متطرفة، وحتى هجوما علينا، يتلاشى الآن."

ومضى بقوله: "الصهاينة محاطون من كل الجهات، لدى حزب الله نحو 150 ألف صاروخ وقذيفة وعدد يزداد من الصواريخ الدقيقة والطائرات المسيرة، هذه ستفعل فعلها في البنى التحتية المدنية للصهاينة، ستشل قواعد سلاح الجو لديهم، وستضر بقدرتهم الهجومية، وهناك حماس والجهاد الإسلامي في غزة، ونستمر في نشر الصواريخ في العراق واليمين، الصهاينة نجحوا في إبطاء تواجدنا في سوريا، لكنهم لم يوقفوه، نحن فقط ننتظر الفرصة لنوقع ضربة كهذه بالجبهة الداخلية لديهم، سادتهم الأمريكيون منشغلون في أزمات داخلية، ومحاولة منع روسيا من الانتصار في حربها في أوكرانيا، نحن سنواصل تزويد حليفتنا الكبرى بالمسيرات وربما بالصواريخ البالستية، ونتوقع في المقابل الحصول على طائرات "سوخوي 35" والدعم في سوريا والمحادثات النووية وما شابه."

ورأى أن "استغلال هذه الظروف لتسريع انهيار الصهاينة يحتاج لقرارات مهمة: أولا؛ هل ننطلق الآن نحو القدرة النووية العملياتية؟ هل الصهاينة وواشنطن سيسلمون بتخصيب اليورانيوم بمستوى 84 في المئة؟ نحن نعرف أنهم منشغلون جدا بشؤونهم الداخلية ويخشون من الرد، وإذا كان الأمر هكذا، نحن يمكننا

إخضاعهم لامتحان أخير، مستوى 90 في المئة، وربما تطوير رأس متفجر."

ثانيا: "هل نعود إلى المفاوضات وحتى اقتراح مبادرة دراماتيكية لتفكيك قدرتنا النووية مقابل تفكيك مواز من قبل الصهاينة؟ فمنذ عقود والصهاينة يحصلون على تسليم دولي صامت بقدرتهم النووية، إزاء التقدير بأن إسرائيل تواجه تهديدات وجودية، وهذه الافتراضات تتبخر الآن، وهذه المبادرة ستحصل على تأييد واسع في العالم كخطوة ستشجع على الرقابة على السلاح بشكل عام."

وتساءل مجددا في البند الثالث: "هل نشغل قدرة السايبر والمواجهات التي توجد لدينا لزيادة شدة التوتر وتفاقم الخلافات المذكورة أعلاه، والتي هي مادة قابلة للاشتعال لتقويض النظام هناك؟ فهجوم السايبر الروسي ضد الانتخابات الأمريكية في 2016 كان فقط المقدمة الترويجية لما يمكننا نحن أن نفعله."

ورابعا: "كيف سنستغل هذا الوقت المناسب من أجل دق إسفين بين الصهاينة والأمريكان؟ كلما قمنا بالتقليل من أهمية المواجهة في اتفاق نووي جديد، وحتى فقط تغيير خطابنا، هذا سيسهل على الصهاينة مواصلة التدمير الذاتي في الضفة، والتسليم بالانقلاب النظامي، ومع ذلك، هذه الخطوات ستضعهم على مسار تصادم مع واشنطن."

وختم الكاتب الإسرائيلي رسالته على لسان شمخاني بالسؤال: "متى سنستغل التوتر في القدس والضفة الغربية وفي قطاع غزة من أجل توجيه ضربة منسقة من قبل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، وفي هذه المرة ربما بتدخل مباشر منا؟ هم (الصهاينة) لا يتخيلون جهنم التي تنتظرهم."

* * *

## ذي ماركر: حارب الحريديم في 2002 وأذعن لهم في 2023.. من ينقذ اقتصاد إسرائيل من نتنياهو؟

**بقلم ميراف ارلوزوروف**

**ترجمة: صحيفة القدس العربي**

في نيسان 2002 أطلق رئيس الحكومة في حينه، أريئيل شارون، عملية "السور الواقي" للقضاء على الانتفاضة الثانية. نقشت هذه العملية في ذاكرة التاريخ كنجاح عسكري صارخ وانعطاف نجحت فيه إسرائيل في إعادة السيطرة الأمنية على "المناطق" [الضفة الغربية]. قلائل يذكرون بأن شارون توجه في تلك الفترة إلى عملية جريئة أخرى وهي خطة "سور واق اقتصادية"، انطلقت في أيار 2002. وصوتت "شاس" ضد الخطة التي شملت تقليص مخصصات التأمين الوطني، فأقال شارون وزراء "شاس" بلا تردد. وعادوا إلى الحكومة بعد شهر، لكن كان هذا بداية نهاية الحكومة. ففي تشرين الثاني 2002 سقطت الحكومة.

خلال هذه الفترة، بين نيسان وحزيران 2002، شهدت إسرائيل الأزمة المالية الأخطر في تاريخها (إلى جانب أزمة خطة الاستقرار في 1985، وكما يبدو أيضاً أزمة التقشف الاقتصادي في 1951). في نقطة الحضيض، في حزيران 2002، كان هناك عمليات استرداد ضخمة في البورصة وهروب مذعور للدولار إلى خارج إسرائيل. الدولار ارتفع إلى 5 شواكل. وقفزت عائدات سندات الحكومة في إسرائيل إلى 12.5 في المئة (هذا عائد يعكس الإفلاس)، وشركات التصنيف الائتماني واجهت انخفاضاً في التصنيف. وقد كان من الواضح أن اقتصاد إسرائيل يواجه انهياراً. في محاولة لإنقاذ الموقف، رفع بنك إسرائيل الفائدة من 4.5 في المئة إلى 9 في المئة خلال شهر واحد. في موازاة ذلك، أعلنت حكومة شارون المتذبذبة نيتها الخروج بخطة تقليصات كبيرة في الميزانية، خطة أعلن عنها أثناء الأزمة وحصلت على مصادقة الكنيست في كانون الأول 2002.

ثمة تأثر من أن "حكومة انتقالية صادقت على ميزانية دولة، التي هي ميزانية طوارئ مع تقليصات كبيرة، قبل شهر من انتخابات الكنيست. حدث هذا بفضل تصميم حكومة شارون على كبح الأزمة الاقتصادية الضخمة وبفضل المسؤولية الحكومية التي أظهرها حزب العمل برئاسة عميرام متسناع وبنيامين بن اليعيزر، اللذين وافقا على عدم معارضة المصادقة على الميزانية في الكنيست لإدراكهما خطورة الوضع.

خلفية الأزمة الاقتصادية كانت دولية ومحلية في الوقت نفسه. كان دمجاً قاتلاً بين أزمة دولية وانهيار فرع "الهايتيك" في أزمة "الدوت كوم" في 2002 وتقويض الوضع الأمني في إسرائيل عند اندلاع الانتفاضة الثانية في تشرين الأول 2000، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع هو رد الحكومة غير المسؤول والتي استمرت في التصرف وكأن التكنولوجيا المتقدمة تزدهر وزادت النفقات في الميزانية. كانت الذروة في قانون هلبرت الذي صادق على زيادة مخصصات الأولاد إلى 900 شيكل بدءاً من الولد الخامس فصاعداً وصادق على عجز في الميزانية. وكبش الفداء في هذا الوضع كان استقلالية بنك إسرائيل. استخدمت الحكومة ضغوطاً كبيرة، وفي كانون الأول 2001 تم التوقيع على الصفقة النتنة: محافظ بنك إسرائيل في حينه، دافيد كلاي، خفض الفائدة 2 في المئة مقابل تعهد وزير المالية في حينه، سلفان شالوم، بإجراء تقليصات في الميزانية.

انخفضت الفائدة، ولكن لم تحدث تقليصات في الميزانية. وكانت النتيجة فقدان الثقة المطلق بسياسة الحكومة وبسياسة الفائدة في بنك إسرائيل. مثلما يعرف كل اقتصادي مبتدئ أنه يصعب شراء ثقة الأسواق، ولكن من السهل جداً فقدانها. ومن أجل ترميم ثقته، اضطر بنك إسرائيل لدفع ثلاثة منها في حزيران 2002 بخمس زيادات في الفائدة.

**التاريخ يكرر نفسه ولكن ليس بشكل دقيق**

بعد مرور عشرين سنة على ذلك، هناك رياح مشابهة لأزمة مالية تحلق في الجو. ثمة محاولة سياسية للمس باستقلالية بنك إسرائيل وإجباره على خفض الفائدة، ورئيس اللجنة المالية في الكنيست، موشيه غفني، يخطط لتقديم مشروع قانون كهذا، تحدث أزمة دولية مرة أخرى تضر بفرع "الهايتيك"؛ وكذا الدولارات تخرج من دولة إسرائيل؛ ويسمع تخوف من أزمة مالية ومن خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل؛ إلى جانب تخوفات كبيرة من تقويض الوضع الأمني واندلاع انتفاضة أخرى. لكن التاريخ لا يكرر نفسه بشكل دقيق، وهناك فروق جوهرية مقابل الوضع في العام 2000. الفرق الأول للأفضل: إسرائيل دخلت هذه المرة إلى أزمة محتملة باقتصاد قوي ومستقر أكثر من أي وقت مضى مع نمو قياسي واحتياطي كبير للعملة الصعبة. ليس هذا فقط، بل تتصرف الحكومة في هذه الأثناء بمسؤولية مالية، والجمعة الماضي صادقت على الميزانية مع هدف عجز منخفض بشكل خاص، 1 في المئة فقط.

الفرق الثاني للأسوأ: الحكومة هي العامل الرئيسي في خلق الأزمة من جراء سياستها في "المناطق" والدفع قدماً بالانقلاب النظامي الذي هو السبب الرئيسي للخوف من أزمة مالية شديدة. بدلاً من وقف تقويض الوضع الاقتصادي، الحكومة تشعل الأزمة، وليس لدينا رئيس حكومة رسمي وقوي مثل شارون، يدير جبهة عسكرية وجبهة اقتصادية في الوقت نفسه وبدون خوف. في الحقيقة، خطة كانون الأول 2002 لم تكن كافية لكبح الأزمة الاقتصادية. لذلك، بعد الانتخابات في كانون الثاني 2003 وبعد فوزه بانتصار ساحق، قام شارون بتعيين خصمه بنيامين نتنياهو وزيراً للمالية لهدف واحد ووحيد، وهو أن يفعل كل المطلوب لإنقاذ اقتصاد إسرائيل. وفي آذار 2003 خرج نتنياهو بخطة اقتصادية، ثالثة خلال سنة تقريباً، شملت تقليصات كبيرة أخرى، وتغييرات هيكلية كبيرة في اقتصاد إسرائيل، ومساً آخر كبيراً بمخصصات التأمين الوطني بهدف إجبار الحريديم على الاندماج في سوق العمل.

**الحكومة مصدر المشكلة**

حظي نتنياهو وبحق بالتشجيع التاريخي بسبب الخطة الاقتصادية التي قادها كوزير للمالية في آذار 2003. ولكن حسب الحقيقة التاريخية، فإنه تمكن من تنفيذ هذه الخطة بفضل المظلة السياسية التي أعطاه إياها شارون وبفضل أن المتدينين لم يكونوا في الحكومة. أما الآن، مع الوقوف أمام أزمة مشابهة، فإن رئيس الحكومة نتنياهو المرتبط بحبل سري للأحزاب الحريدية، بدلاً من القيام بتغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد يعمق الأزمات القائمة بواسطة إعطاء ميزانيات ضخمة للحريديم التي تضمن بقاءهم خارج سوق العمل، ومن خلال تقويض الديمقراطية في إسرائيل. ليس هذا فقط، بل إنه وبدلاً من الرد على العلامات المبكرة لأزمة

مالية محتملة، ترفض حكومة نتنياهو هذه العلامات على اعتبار أنها "علامات عبثية" وحتى إنها تتهم من يعطون هذه العلامات بأنهم يتسببون بأزمة متعمدة، وفعلياً تتهم بالخيانة. هذا هو الأسوأ: بدلاً من محاربة الأزمة، باتت الحكومة تحارب المستثمرين وتعمل على تفاقم أخطار حدوث أزمة مالية.

حتى التحذير الاستثنائي، الذي أطلقته أمس شركة التصنيف الائتماني "بيتش" والتي حذرت من أن "للإصلاح تأثيراً سلبياً على صورة إسرائيل الائتمانية وأن الدول التي طبقت مثل هذه الإصلاحات أدت في حالات معينة إلى تخفيض مرحلة واحدة في سلم التصنيف حسب نموذج الشركة" (أي يوجد أساس للخوف من تخفيض التصنيف الائتماني ولا يدور الحديث عن اتهامات عبثية لمستثمرين خونة)، حتى هذا التحذير، لم يجعل حكومة نتنياهو توقف الانقلاب النظامي.

إزاء وضع طوارئ، أمني واقتصادي، كان شارون عرف كيفية تنفيذ خطوات شجاعة، بما في ذلك إقالة أعضاء الكنيست الحريديم من الحكومة. أما نتنياهو اليوم فيفعل العكس تماماً: فقد خضع للحريديم ولشركائه المسيحانيين في الائتلاف، وهو يقوم بتقويض فرع "الهايتيك" ويدفع نحو هرب رؤوس الأموال ونحو أزمة مالية بواسطة تقويض الديمقراطية في إسرائيل وعرض المستثمرين كخونة. بات نتنياهو يخلق الأزمة بدلاً من أن يدفع نحو الاستقرار. وإذا اندلعت أزمة مالية مرة أخرى مثلما في 2002 فسيكون من الصعب الاعتماد على الحكومة التي تعرف كيف تنقذ الوضع. الحكومة هي مصدر المشكلة.

* * *

## هآرتس.. تظاهرات حاشدة ضد الحكم.. وبن غفير لشرطته: تصدوا لهؤلاء "الفوضويين" بكل الوسائل

خرج عشرات الآلاف أمس إلى الشوارع في تل أبيب والقدس وأماكن أخرى من أرجاء الدولة، احتجاجاً على إجراءات الحكم. وجاء هذا في الوقت الذي ضرب الائتلاف الهدام برئاسة نتنياهو مثالاً جيداً على ما يقصدون حين يقولون "ماذا يقصد حين يقول "طغيان الأغلبية". فقد تمكن الائتلاف أمس من أن يقر بالقراءة التمهيدية مشروع القانون الذي يصعّب الإعلان عن عدم أهلية نتنياهو ويثبت مكانته التي فوق القانون؛ وأن يقر بالقراءة التمهيدية عقوبة الإعدام للمخربين العرب، وهكذا التمييز قانونياً بين دم يهودي ودم عربي؛ كما أقر أعضاء لجنة الدستور مدماكاً إضافياً في قوانين الانقلاب النظامي (تقييد الرقابة القضائية، وفقرة التغلب).

استغل وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، الفرصة وأمر الشرطة بالتصرف بيد أقصى تجاه المتظاهرين. يبدو أن مهمة الحكومة كما يراها هي إشعال الخواطر، لا تهدئتها. واصل بن غفير تسمية المتظاهرين

"فوضويين" وادعى "بأنهم تجاوزوا كل الحدود" وطلب من الشرطة "أن تستخدم كل الوسائل التي تحت تصرفها". إن حقيقة أن مجرماً مداناً وعنصرياً قومجياً، يرى في القاتل باروخ غولدشتاين نموذجه البطولي، يتجرأ على تسمية عشرات آلاف الأشخاص الذين يقاتلون على ما تبقى من شرف لإسرائيل "فوضويين" ويأمر بالعمل ضدهم بعنف أشد – هي عار أخلاقي وشهادة فقر في الدولة.

هذا عار سانده رئيس الوزراء. "حق التظاهر ليس حق الفوضى"، قال من تسحق حكومته مبنى النظام في إسرائيل، بل وأخذت لنفسها الحرية لتشريع قوانين أساس شخصية تستهدف الإحسان للمجرمين المدانين وللمتهمين الذين يشكلونها.

أما الشرطة ففهمت الرسالة وامتشقت قنابل الصوت وألقت بها نحو المتظاهرين. وكل ذلك رغم أنه يفترض حسب التعليمات أن يحفظ استخدامها لحالات عنف قاسية تجاه قوات الشرطة. فضلاً عن قنابل الصوت، استخدمت الشرطة سيارات المياه العادمة، لأول مرة منذ بداية الاحتجاج، بل ونفذت اعتقالات بالقوة. وكان "حصاد" السلوك الوحشي: 11 مصاباً، بينها إصابة واحدة نقلت إلى غرفة العمليات الجراحية. إضافة إلى ذلك، اعتقل 39 متظاهراً في لواء تل أبيب وحده.

ما هكذا تتصرف شرطة تسعى للمحافظة على النظام والقانون. بل هو تصرف شرطة سياسية تنطلق لأداء مهمة سياسية لأغراض سياسية لمرسليها: نتنياهو وبن غفير. على هذه الحكومة السيئة أن تفهم بأن العنف سيشجع الاحتجاج ويعززه. لن يقف الجمهور جانباً حين يسحقونه، يسحقون الدولة التي يعيش فيها ويسحقون القيم التي يؤمنون بها.

* * *

## هآرتس: بأغلبية ضئيلة... نتنياهو يقود حكومة إرهاب بـ"كلبة يائير" ونفوذ سارة

**بقلم أوري مسغاف**

يوم الغضب في شوارع إسرائيل أوضح بشكل نهائي: هذه حرب. انطلق الاحتجاج الديمقراطي إلى عملية "السور الواقي"

الخاصة به. انقضى شهران منذ تشكيل حكومة نتنياهو الإرهابية. الدولة تتفكك وتتحلل وتنهار. كل شيء إرهاب، ليس فقط حوارة. لا رمزية أكثر من ذلك تلح عليه ليلغي تشريع إمكانية عزله بسبب عدم الأهلية. هو يعرف ما الذي يفعله. ليس هناك فاقد للأهلية أكثر منه. قبل فترة طويلة من عدم الأهلية القانوني، يجدر إزاحته عن منصبه بسبب عدم الأهلية.

الحديث يدور عن رئيس حكومة أعلن الحرب على الدولة نفسها، وليس فقط على مؤسساتها وعلى من يخدمون الجمهور فيها، بل على مجرد طريقة الحكم والفكرة التي تنظمها.

التاريخ مليء بالأمثلة عن زعماء فقدوا القدرة على فهم الواقع وعلى التمييز بين الخير والشر، بين الصحيح وغير الصحيح، بدءاً بنيرون، القيصر الذي كان يعزف على القيثارة أمام روما المحروقة، وكاليغولا المنحرف الذي عيّن حصانه قنصلاً، وانتهاء بديكتاتوريين معروفين من القرن السابق والقرن الحالي. هذا تحد صعب. قارئة مخلصة طلبت مني هذا الأسبوع بضع كلمات تشجيع وأمل. أجبتها بأنني لا أوزع المعنويات. لست تشرتشل وليس لدي أي شيء أقدمه لها عدا عن العرق والدموع والمعارضة الحازمة. وفي السابق نشرت في "هآرتس" مقالاً ناقش التخوف من عدم وضوح خطوط نتنياهو. هيئة التحرير اقترحت عليّ التخلي عن ذلك: لست أخصائياً نفسياً، قالوا لي وبحق. وفي الأصل، ليس هذا هو المكان الذي يجدر الدخول إليه. مرت خمس سنوات وأنا حتى الآن لست أخصائيا نفسياً، لست سوى أنا وطني يحترم القانون ويدفع الضرائب ويربي أولاده هنا. أنظر بعيون متعبة، لكني غير مندهش مما يفعله نتنياهو هنا مع ائتلاف الحريديم والحريديم القوميين الذي اختطف الدولة. ولدي شيء واحد فقط لأقوله لكم: قلتها ذلك لكم، لست وحدي بالطبع، لكن انتشار المعارضة إلى أبعاد ودوائر، التي اجتازها نتنياهو، كان شيئاً يمكن الحلم به. هو يمثل رؤية نهاية العالم، حرفياً. وأتذكر نقطة انكساري الخاصة بالنسبة لنتنياهو. حدث هذا بسبب كايا، الكلبة العمياء التي تبنتها عائلة نتنياهو وسارعت إلى نشر ذلك في وسائل الإعلام المستخذية. هذا بدأ بيئير نتنياهو الذي تجول مع الكلبة ولم ينظف وراءها عندما تبرزت، وعندما أشارت له عابرة سبيل لذلك، رفع لها الإصبع. بعد ذلك، طلب من الدولة أن تغطي نفقات طعام كايا. المحاسبة العامة في وزارة المالية، ميخال عبادي بفيانجو، رفضت ذلك. صممتُ على الالتقاء معها، كان يجب أن نسمع منها مباشرة بأن رئيس الحكومة الإسرائيلية قدم فاتورة بذلك.

الإدراك بأن نتنياهو يعمل في محيط مشوش كان حيوياً لتقدير أدائه وتقديراته حول المجالات الأخرى. في الأصل تبين بعد سنين بأنه لا يوجد عوائق: زوجته تتدخل في تعيين الشخصيات الرفيعة، وابنه يتدخل في أمور الدولة ويشغل من بيت أهله منظومة المتحدثين والمشوهين. قضية المنازل، ملفات الآلاف والملفات التي لم يتم التحقيق فيها بما فيه الكفاية (الغواصات وأسهم الفولاذ)، والفشل الوطني الذريع لكناف تسيون، أثبتت أن الأمر لا يتعلق بهوس أو أمور تافهة أو شائعات، المقتنع بأن الدولة تعود له لن يتردد في إحراقها إذا اعتقد أن هذا يخدم مصالحه. ولايته الحالية اعتبرت في البداية فترة التراث. لن تستمر لوقت طويل، الإرث واضح: تخريب المشروع الصهيوني. نتنياهو أقام للمرة الأولى في تاريخه حكومة دون عامل مهدئ ومسؤول (الذي كان يمكن أن يستخدمه ككبش فداء). ونتنياهو يسير بالدولة بسرعة نحو أزمة دستورية، اقتصادية

وأمنية، ويفعل ذلك استناداً إلى أغلبية ضئيلة هي 30 ألف صوت بالإجمال إذا حسبنا كل الكتل. هذا لا يعتبر أمراً عقلانياً. الدولة أكثر من مجموع جميع المصوتين، وأيضاً من أجزائها. هي تاريخ، فكرة. تعتبر إسرائيل، بكل عيوبها ومشكلاتها، معجزة، ولا يمكن السماح لنتنياهو ومساعديه بتدميرها.

* * *

## هآرتس: سموتريتش: على إسرائيل أن تمحو حوارة.. وبن غفير يهاجم المستشارة

**بقلم حن معنيت**

تطرق الوزير بتسلئيل سموتريتش، أمس، إلى الدعم الذي أظهره للمس بقرية حوارة. "أعتقد أن قرية حوارة يجب محوها. وأعتقد أن إسرائيل يجب أن تفعل ذلك، ولا سمح الله ليس أفراداً". المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأمريكية، نيد برايس، أدان أقوال سموتريتش وطلب من رئيس الحكومة "التنصل منها علناً".

"أقواله غير مسؤولة وتثير الاشمئزاز والقرف، وكما ندين التحريض على العنف من قبل الفلسطينيين، ندين هذا الاستفزاز الذي يعتبر تحريضاً على العنف أيضاً"، قال برايس.

برايس دعا نتنياهو وشخصيات رفيعة أخرى في الحكومة الإسرائيلية إلى "التنصل ورفض هذه الأقوال بشكل قاطع". وأضاف: "مثلما ندين الإرهاب والتطرف بشكل ثابت، ندعو إلى تحمل المسؤولية عن الأعمال المتطرفة دون صلة بخلفية المهاجمين أو الضحايا." وقال سموتريتش أيضاً عن حوارة: "أذهب إلى هناك كثيراً، ولا يمر يوم هناك دون أن ترشق فيه الحجارة والزجاجات الحارقة، هذه قرية معادية. كنت سأغلق جميع المحلات لمدة شهر. لو أمرت بإغلاق الحوانيت لشهر عن كل يوم يرشق فيه حجر في حوارة لما فعلوا ذلك ثانية". قال ذلك في مؤتمر "فايننس 2023" الذي عقده القسم التجاري في "ذي ماركر."

بعد ذلك، نشر سموتريتش بياناً توضيحياً: "مرة أخرى، وسائل الإعلام تأخذ اقتباسات مني وتحاول خلق تفسيرات مشوهة لها. لو أسمعوا المقطع الكامل لأقوالي لسمعتم بأنني تحدثت عن أن حوارة قرية معادية تحولت إلى موقع أمامي للإرهاب... لكن محظور بأي شكل أخذ القانون باليد"، كتب في البيان. واستمراراً لذلك، كرر دعوته لـ"رد غير متزن من الجيش وقوات الأمن على أي عملية إرهابية."

صباح أمس، صادقت المستشارة القانونية للحكومة غالي بهراف ميارا، على التحقيق مع عضو الكنيست تسفيكا فوغل (قوة يهودية) بتهمة التحريض عقب أقواله بأن اقتحام حوارة هو "الردع الأقوى منذ عملية السور الواقي"، وأنه يريد أن يرى "حوارة محترقة ومغلقة". في مقابلة مع "صوت إسرائيل"، قال فوغل هذا الأسبوع بأنه يجب وقف كلمة "اتزان". وحسب قوله، فإنه "يجب وقف عدم الرغبة في العقاب الجماعي لأن

هذا لا يناسب جميع أنواع المحاكم. سأنزع القفازات. أمس، خرج مخرب من حوارة – حوارة مغلقة ومحترقة. هذا ما أريد رؤيته. فقط هكذا سنحقق الردع. إذا تصرفنا ونحن نرتدي القفازات فلن نحصل على الردع. وإذا أوقفنا البناء في المستوطنات فلن نحقق السيادة."

وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، قال رداً على المصادقة بفتح تحقيق ضد فوغل، بأن "نفس المستشارة القانونية التي تدافع عن أيمن عودة الذي هاجم الوزير بن غفير، وعن عوفر كسيف الذي هاجم رجال الشرطة، وعن رون خولدائي الذي قال إنه دعا إلى سفك الدماء في الشوارع، وإيهود باراك الذي دعا إلى العصيان المدني، وإيهود أولمرت الذي دعا إلى معركة وجهاً لوجه، ودان حلوتس الذي دعا إلى رفض الأوامر وأطلق دعوات للعصيان، نفس هذه المستشارة القانونية تسارع إلى التحقيق مع عضو كنيست أوضح بشكل قاطع بأنه يقصد أن على الجيش أن يقوم بعمله، ولم يقل بأنه يجب على المواطنين أخذ القانون بأيديهم، وأنه ليس مع المس بكل العرب، بل بمن يؤيدون الإرهاب فقط. قانون واحد لليمين وقانون مختلف كلياً لليسار ودليل قاطع على أهمية الإصلاح". خلافاً لأقوال بن غفير، صادقت غالي بهراف ميارا على التحقيق مع عودة ومع كسيف أيضاً.

قائد المنطقة الوسطى، يهودا فوكس، وصف أعمال الشغب في حوارة بأنها "مذبحة" نفذها خارجون على القانون، واعترف بأن الجيش لم يستعد لعدد مثيري الشغب الذين اقتحموا القرية الفلسطينية. "هذه حادثة سيئة لم يكن يجب حدوثها. وكان يجب عليّ منعها"، قال أول أمس لأخبار 12، "الحديث يدور عن حادثة مخجلة لأشخاص خارجين على القانون، الذين عملوا خلافاً للقيم التي تربيت عليها وخلافاً لقيم دولة إسرائيل، وخلافاً لقيم اليهودية."

وقد أكد أيضاً أنه يتحمل المسؤولية عن الأحداث في حوارة، وقال: "ما يحدث في قيادة المنطقة الوسطى هو تحت مسؤوليتي ومن غير المهم السبب. أتحمل المسؤولية عن نتائج ما حدث هناك."

* * *

## يديعوت أحرونوت: "الإصلاح" المفضي إلى الدكتاتورية

**بقلم غيورا آيلند**

**ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية**

يستمد الجدال على الاصلاح القضائي حججه من ثلاثة مجالات اكاديمية: القضاء، العلوم السياسة والاقتصاد. اسمحوا لي بأن اضيف مجالا آخر: الاحصاء. ثمة ميل مغلوط لاتخاذ القرارات على اساس

الاحتمال. وبالفعل، فاحتمال أن يحصل شيء ما يجب أن يكون في افضل الاحوال نصف الاعتبار. فمثلا، لنفترض أنه متوقعة هذه الليلة عاصفة ويوجد احتمال 10 في المئة في أن ينهار بيتي على سكانه. ظاهرا ليس هناك ما يقلق إذ انه في 90 في المئة لن يحصل شيء. ومع ذلك فان شخصا سوي العقل سيفضل الا ينام هذه الليلة في هذا البيت لأنه اذا ما تحقق الحدث الذي كانت احتمالاته هي 10 في المئة فقط فان الضرر «الموت» سيكون هائلا. وعليه فمقبول اتخاذ القرارات ليس على اساس الاحتمال بل على اساس المنفعة. فالمنفعة هي المضاعف الذي بين الاحتمال في أن يحصل شيء ما والاضرار أو المنفعة التي ستأتي اذا ما وقع الحدث.

لقد اخطأت دولة اسرائيل ذات مرة خطأ جسيما عندما لم يؤخذ هذا الجانب الاساس بالحسبان. في بداية تشرين الاول 1973 كانت علائم تؤشر على امكانية أن تشن مصر وسورية ضدنا حربا في غضون ايام. قضت شعبة الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي بأن احتمال الحرب متدن، وفي اعقاب هذه التقدير لم يستعد الجيش الاسرائيلي للحرب. كان منطق في عدم تجنيد الاحتياط إذ ان الثمن الاقتصادي، السياسي والاجتماعي كان عاليا، لكنه لم يكن اي منطق في عدم الاستعداد للحرب مع الجيش النظامي، في الحالة الاسوأ سيتذمر الجنود في النظام على أنهم لا يخرجون في اجازة الى بيوتهم، لكن هذا ثمن هامشي مقارنة بضرر قرار عدم الاستعداد للحرب.

صلة هذا التحليل بالواقع اليوم عالية كما يبدو. فالمعارضون للاصلاح يدعون بثقة بان اجراءات الائتلاف ستجعل اسرائيل دكتاتورية. سينهار الاقتصاد وستتضرر بشدة مكانتنا الدولية. مؤيدو الاصلاح يردون بفظاظة بأن سيناريوهات الرعب هذه لن تحصل. السؤال الصحيح ليس من هو المحق. لنفترض أن احتمال نشوء النتائج السيئة هي فقط 20 في المئة، اي ان هناك 80 في المائة احتمال في أن يكون مؤيدو الاحتجاج مخطئين. ماذا في ذلك؟ وبالفعل، حتى هكذا لا يزال الحق مع مؤيدي الاحتجاج. والسبب هو – المنفعة. حتى لو كان فقط 20 في المئة احتمال في أن يتحقق السيناريو الاسوأ فان الضرر سيكون هائلا وبالتالي نتيجة المنفعة السلبية اعلى بكثير.

والحقيقة هي ان احتمال أن يدهور هذا الاصلاح الدولة من الديمقراطية الى الدكتاتورية أعلى بكثير من 20 في المئة. يوجد رابط بسيط لثلاثة عناصر في الاصلاح «تضمن» التدهور الى نظام غير ديمقراطي: محكمة العدل العليا لن تتمكن على الاطلاق من وقف تشريع قوانين اساس: «القوانين الاساس» هي عمليا قوانين عادية قرر احد ما تسميتها قوانين اساس؛ وغياب دستور يضمن وجود الحقوق «الطبيعية». في هذا الوضع من الطبيعي فقط ان يقرر الائتلاف مثلا بانه وان كان يوجد قانون اساس حرية العمل – لكنه لا ينطبق على النساء او على العرب. فبعد كل شيء لا تنقص في الائتلاف عناصر تهدد بان هذا ما سيكون. وبالتالي فان هذا الاصلاح

واجب وقفه، على الاقل الى أن يسن في قانون خاص الحقوق الستة الطبيعية ليكون «سوبر قانون اساس» لن يكون ممكنا تغييره الا بأغلبية 90 نائبا.

* * *

## هآرتس: "سورواقٍ" لصد جنون نتنياهو

**بقلم اوري مسغاف**

يوم الغضب في شوارع اسرائيل أوضح بشكل نهائي: هذه حرب. الاحتجاج الديمقراطي انطلق إلى عملية «السور الواقي» الخاصة به. انقضى شهران منذ تشكيل حكومة الارهاب لبنيامين نتنياهو. الدولة تتفكك وتتحلل وتنهار. كل شيء ارهاب، ليس فقط حوارة. لا توجد رمزية اكثر على ذلك من أنه في قلب العاصفة كان من الملح عليه أن يلغي أمس بتشريع إمكانية عزله بسبب عدم الأهلية. هو يعرف ما الذي يفعله. لا يوجد من هو فاقد للأهلية اكثر منه. قبل فترة طويلة من عدم الأهلية القانوني، يجدر ازاحته عن منصبه بسبب عدم الأهلية. والحديث يدور عن رئيس حكومة اعلن الحرب على الدولة نفسها، وليس فقط على مؤسساتها وعلى من يخدمون الجمهور فيها، بل على مجرد طريقة الحكم والفكرة التي تنظمها.

التاريخ مليء بالأمثلة عن زعماء فقدوا القدرة على فهم الواقع وعلى التمييز بين الخير والشر، بين الصحيح وغير الصحيح. بدءا بنيرون، القيصر الذي كان يعزف على القيثارة أمام روما المحروقة، وكاليغولا المنحرف الذي قام بتعيين حصانه كقنصل، وانتهاء بديكتاتوريين معروفين من القرن السابق والقرن الحالي. هذا تحدٍ صعب. قارئة مخلصة طلبت مني في هذا الاسبوع بضع كلمات تشجيع وأمل. أنا أجبتها بأنني لا أقوم بتوزيع المعنويات. أنا بالتأكيد لست تشرتشل وليس لدي أي شيء اقدمه لها عدا العرق والدموع والمعارضة الحازمة. في السابق نشرت في «هآرتس» مقالا ناقش التخوف من عدم وضوح خطوط نتنياهو. هيئة التحرير اقترحت علي التخلي عن ذلك. أنت لست أخصائي نفسي، قالوا لي وبحق. وفي الاصل هذا ليس المكان الذي يجدر الدخول اليه. مرت خمس سنوات وأنا حتى الآن لست اخصائيا نفسيا، فقط أنا وطني يحترم القانون ويدفع الضرائب ويقوم بتربية أولاده هنا. أنا انظر بعيون متعبة، لكني غير مندهش أبدا مما يفعله نتنياهو هنا مع ائتلاف الحريديين والحريديين القوميين الذي اختطف الدولة. ولدي شيء واحد فقط لأقوله لكم: أنا قلت ذلك لكم. أنا لست وحدي بالطبع، لكن انتشار المعارضة الى ابعاد ودوائر، التي اجتازها نتنياهو، كان فقط شيء يمكن الحلم به فقط. هو يمثل رؤية نهاية العالم، حرفيا.

أنا أتذكر نقطة انكساري الخاصة بالنسبة لنتنياهو. هذا حدث بسبب كايا، الكلبة العمياء التي تبنتها عائلة

نتنياهو وسارعت إلى نشر ذلك في وسائل الاعلام المستخذية.

هذا بدأ بيئير نتنياهو الذي تجول مع الكلبة ولم ينظف وراءها عندما تبرزت. وعندما اشارت له عابرة سبيل لذلك رفع الاصبع لها. بعد ذلك طلب من الدولة أن تغطي نفقات طعام كايا. المحاسبة العامة في وزارة المالية، ميخال عبادي بفيانجو، رفضت ذلك. أنا صممت على الالتقاء معها، كان يجب أن نسمع مباشرة منها بأن رئيس الحكومة الاسرائيلية قدم فاتورة بذلك.

الادراك بأن نتنياهو يعمل في محيط مشوش كان حيويا من اجل تقدير ادائه وتقديراته حول المجالات الاخرى. في الاصل تبين بعد سنين بأنه لا يوجد عوائق: زوجته تتدخل في تعيين الشخصيات الرفيعة. ابنه يتدخل في امور الدولة ويشغل من بيت اهله منظومة المتحدثين والمشوهين. قضية المنازل، ملفات الآلاف والملفات التي لم يتم التحقيق فيها بما فيه الكفاية (الغواصات واسهم الفولاذ)، والفشل الوطني الذريع لكناف تسيون، اثبتت أن الامر لا يتعلق بهوس أو امور تافهة أو شائعات، من هو على قناعة بأن الدولة تعود له، لن يتردد في احراقها اذا اعتقد أن هذا يخدم مصالحه. ولايته الحالية اعتبرت في البداية فترة التراث. هي لن تستمر لوقت طويل، الارث واضح: تخريب المشروع الصهيوني. نتنياهو اقام للمرة الاولى في تاريخه حكومة دون عامل مهدئ ومسؤول (الذي بالطبع كان يمكن دائما أن يستخدمه ككبش فداء).

نتنياهو يسير بالدولة بسرعة نحو ازمة دستورية، اقتصادية وامنية – ويفعل ذلك استنادا الى اغلبية ضئيلة هي 30 ألف صوت بالاجمال اذا حسبنا كل الكتل. هذا لا يعتبر أمرا عقلانيا. الدولة هي اكثر من مجموع جميع المصوتين، وايضا من اجزائها. هي تاريخ، فكرة. في حالة اسرائيل، بكل عيوبها ومشكلاتها، هي تعتبر معجزة. لا يمكن السماح لنتنياهو ومساعديه بتدميرها.

* * *

## معارف: عن "الأغلبية" والاحتجاج

**بقلم العقيد احتياط غورليش**

كمواطن في دولة اسرائيل الديمقراطية كنت معظم حياتي الراشدة تحت حكومة وائتلاف لم يتطابقا مع موقفي السياسي. خدمت كطيار قتالي، كقائد سرب طيران، كقائد برتبة عقيد، كرئيس دائرة في هيئة الامن القومي على مدى سبع سنوات تحت حكومات نتنياهو، وأنا اتطوع لخدمة الاحتياط حتى هذا اليوم بعمر 57. كنت شريكا نشطا في المجتمع وفي الاقتصاد الاسرائيلي. دافعت عن الحزام الامني في جنوب لبنان حتى عندما لم اوافق على وجوده، دافعت عن المستوطنات حتى حين لم تكن تتطابق وآرائي، بل وساعدت في استعدادات

جهاز الامن للضم كما أمر نتنياهو في العام 2020 رغم معارضتي للضم.
الاساس لاستعدادي لأن اكون مواطنا منتجا وان اشارك في حمل العبء الامني على مدى عشرات السنين كان حقيقة أن اسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية تحافظ على حقوق المواطن وعلى طابعها التأسيسي مثلما تقرر في وثيقة الاستقلال.
الاساس لاستعدادي لأن اقاتل ولأن اضرب غير مرة اهدافا في مناطق مكتظة كان الثقة بأن الجيش الاسرائيلي يعمل وفق القانون وفي ظل رقابة ملموسة. رأيت بعيني كعضو في فريق اعد الرد على تقرير غولدستون، المكانة التي توجد في العالم لجهاز القضاء الاسرائيلي والدفاع الذي توفره هذه المكانة للمقاتلين. عرفت بذلك ان المسيرة الديمقراطية كفيلة بان تنتج سياسة مختلفة عني، والتهديدات من الخارج وتحديات الدولة وجهت خطاي اكثر من هوية رئيس الوزراء هذا او ذاك.
الان، حين يكون خطر على طابع الدولة الديمقراطي، فاني ملزم بان اعطي الحساب لي ولعائلتي. انا يهودي لكن ما كنت لاريد أن اعيش في دولة شريعة. معنى «الديمقراطية» من ناحيتي هي أن للمواطن حقوقا، وتوجد قيمة مساواة وعدالة حيال الحكم.
اؤمن بالديمقراطية وبالقيم الليبرالية ولست مستعدا لان اعيش في دولة ديمقراطية ولا حتى في دولة ديمقراطية زائفة مثل هنغاريا. في دولة لا يوجد فيها فصل بين السلطات، والحكم يحكم بلا توازنات وبلا كوابح ويفعل لاحتياجاته جهاز القضاء.
وعليه فاني اعارض التشريع الذي يلغي الفصل بين السلطات، يلحق جهاز القضاء بالائتلاف. وعليه فاني ارى بالرقابة القضائية قيمة حيوية للديمقراطية. كيهودي اؤمن بحقوق الانسان والمساواة، لا يمكنني أن اكون مواطنا منتجا في دولة غير ديمقراطية. لا اعارض التغييرات لكن المبادئ الاساس يجب أن تبقى من ناحيتي: اولا، لا لأغلبية تلقائية ومقررة للائتلاف ومبعوثيه في لجنة انتخاب القضاة – انتخاب القضاة هو اجراء مهني يستوجب اجماعا واسعا. يمكن تغيير تركيبة اللجنة لكن يستوجب هذا التوافق في اللجنة. ثانيا، لا لالغاء الرقابة القضائية بشكل جارف على التشريع باغلبية عادية.
يمكن تحديد سياق خاص واغلبية خاصة لتشريع القوانين الاساس لتكون محمية من الرقابة القضائية.
ثالثا، لا للتغلب الجارف على قرارات محكمة العدل العليا باغلبية عادية. يمكن تحديد آلية للتغلب باغلبية خاصة وبتوافق واسع. رابعا، لا لاعطاء حصانة جارفة من الرقابة القضائية على قرارات الحكومة، الوزراء ومؤسسات الحكم. وبالتأكيد يمكن تحديد تحفظات وسياقات للرقابة على مثل هذه القرارات.
الاصلاح ليس تغيير السياسة، هو تغيير الاساسات الاولية. كل اصلاح يستوجب الحفاظ على مبدأ الفصل

بين السلطات. يجب منع جمع قوة كبيرة في يد الحكم بحيث يتاح للسلطة القضائية ان تشكل التوازنات والكوابح للسلطتين الاخريين. اما الغاء مبدأ فصل السلطات وكون السلطة القضائية كابحا وموازنا، يتعارض والاساس الاولي التي اقيمت عليه الدولة ويغير من الاساس طابعها الديمقراطي. وعليه، فان الانقلاب النظامي يغير جوهر «عقد» ي مع الدولة، العقد الذي سمح لي أن اكون مواطنا مساهما ومتطوعا حتى لو لم يكن موقفي السياسي بالضرورة يوجد في الحكم.

يحتمل الا تكون الاغلبية في الكنيست ملزمة بان تراعي موقف المحتجين ضد الانقلاب النظامي. لكن دولة اسرائيل لا يمكنها أن توجد بدون «العقد» الذي يسمح لاغلبية مواطنيها ان يشعروا بأنهم شركاء وان يكونوا شركاء في الجهد لوجودها.

* * *

## هآرتس: شرطة بن غفير

خرج عشرات الالاف أمس الى الشوارع في تل أبيب، القدس واماكن اخرى في ارجاء الدولة في احتجاج على اجراءات الحكم. وقد فعل المحتجون هذا في الوقت الذي ضرب الائتلاف الهدام برئاسة بنيامين نتنياهو مثالا جيدا على المقصود حين يقال «طغيان الاغلبية». فقد تمكن الائتلاف أمس من أن يقر بالقراءة التمهيدية مشروع القانون الذي يجعل من الصعب الاعلان عن عدم اهلية نتنياهو ويثبت مكانته التي فوق القانون؛ ان يقر بالقراءة التمهيدية عقوبة الاعدام للمخربين العرب وهكذا التمييز قانونيا بين دم يهودي ودم عربي؛ كما اقر اعضاء لجنة الدستور مدماكا اضافيا في قوانين الانقلاب النظامي (تقييد الرقابة القضائية، وفقرة التغلب). لقد استغل وزير الامن القومي، ايتمار بن غفير، الفرصة وأمر الشرطة بالتصرف بيد اقصى تجاه المتظاهرين. يبدو أنه من ناحيته، مهمة الحكومة هي اشعال الخواطر، لا تهدئتها. واصل بن غفير تسمية المتظاهرين «فوضويين» وادعى «بأنهم تجاوزوا كل الحدود» وطلب من الشرطة «ان تستخدم كل الوسائل التي تحت تصرفها». ان حقيقة أن مجرم مدان، عنصري قومجي، بطله هو القاتل باروخ غولدشتاين، يتجرأ على تسمية عشرات الاف الاشخاص الذين يقاتلون على ما تبقى من شرف لاسرائيل «فوضويين» ويأمر بالعمل ضدهم بعنف اشد – هي عار اخلاقي وشهادة فقر في الدولة. وكما هو متوقع، فان هذا العار سانده رئيس الوزراء. «حق التظاهر ليس حق الفوضى»، قال من تسحق حكومته مبنى النظام في اسرائيل بل وأخذت لنفسها الحرية لتشريع قوانين اساس شخصية تستهدف الاحسان للمجرمين المدانين وللمتهمين الذين يشكلونها. اما الشرطة من جانبها فقد فهمت الرسالة وامتشقت قنابل الصوت والقت بها نحو المتظاهرين.

وكل ذلك رغم أنه حسب التعليمات يفترض ان يحفظ استخدامها لحالات عنف قاسية تجاه قوات الشرطة. هذه لم تكن الحالة. فضلا عن قنابل الصوت استخدمت الشرطة سيارات المياه العادمة، لاول مرة منذ بداية الاحتجاج بل ونفذت اعتقالات بالقوة. وكان «حصاد» السلوك الوحشي: 11 مصابا، بينها اصابة واحدة نقلت الى غرفة العمليات الجراحية. اضافة الى ذلك اعتقل 39 متظاهرا في لواء تل ابيب وحده.

ليس هكذا تتصرف شرطة تسعى لأن تحافظ على النظام وعلى القانون. هكذا تتصرف شرطة سياسية تنطلق لأداء مهمة سياسية للأغراض السياسية لمرسليها: نتنياهو وبن غفير. وعلى هذه الحكومة السيئة ان تفهم بأن العنف سيشجع فقط الاحتجاج ويعززه. الجمهور لن يقف جانبا حين يسحقونه، يسحقون الدولة التي يعيش فيها ويسحقون القيم التي يؤمنون بها.

* * *

## بقعة الاحتجاج في جيش العدو تتسع ضد "انقلاب نتنياهو"

**ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية**

تتسع بقعة الاحتجاجات داخل مفاصل جيش العدو بعد انضمام وحدة "شالداغ" ووحدات الاستخبارات، إلى احتجاجات جنود جيش العدو ضد "انقلاب نتنياهو القضائي." وكتب 669 جندياً وضابطاً من قدامى المحاربين في وحدة الإنقاذ التابعة لسلاح جو العدو "الخميس" إلى الاحتجاجات بعد نشرهم رسالة موجهة لوزير جيش العدو "غالانت" مُعلنين عن رفضهم الالتحاق بالخدمة إذا تم تمرير قوانين الانقلاب القضائي. وبحسب صحيفة يديعوت أحرنوت، قالوا في رسالتهم" :نحن خدمنا ونخدم في الاحتياطيات بتفان، ونخاطر بحياتنا كجنود وفرق طبية، نحذر من أننا لن نتمكن بعد الآن من خدمة بلدنا إذا تم تمرير الإجراءات التشريعية بالكامل دون حوار واتفاق، ندعو الكنيست والحكومة إلى التوقف وإعادة تقييم الوضع وإنقاذ البلاد من الهاوية التي تتدهور إليها." كما تم إرسال رسالة أخرى (الأربعاء) الماضي، موقعة من قبل أكثر من 200 ضابط احتياط في وحدات القيادة والسيطرة التابعة لسلاح جو العدو في السياق ذاته. وفي الوقت نفسه، وقع حوالي 350 طياراً من شركات الطيران: "العال" و ""Israir و ""Arkia و"Challenge Airlines" ، رسالة أرسلت (الخميس) إلى الرؤساء التنفيذيين لشركات الطيران: قالوا فيها: "بصفتنا طيارين، يطلب منا البقاء في مختلف البلدان حول العالم، وفي المستقبل القريب قد نتعرض لدعاوى قضائية من هيئات دولية، نتوقع منكم الانضمام إلينا في الكفاح ضد انقلاب النظام، وحماية موظفيكم، وقد يواجه الطيارين الذين كانوا في سلاح الجو محاكم دولية بسبب العمليات التي نفذوها في سلاح الجو."

ويشار إلى أن عدداً كبيراً من ضباط ووحدات جيش العدو وسلاحه الجوي وقواته البرية ووحداته الخاصة وضباط في الموساد والاستخبارات، عبروا عن رفضهم لانقلاب "نتنياهو" القضائي وهددوا بعدم انخراطهم في الخدمة إذا تم تمرير قوانين الانقلاب.

* * *

## "إسرائيل اليوم": في "العقبة" أخذنا مكاسب مهمة مقابل ثمن بسيط

**ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21**

تحدث جنرال إسرائيلي رفيع المستوى، عن بعض المكاسب التي حصلت عليها "إسرائيل" من قمة العقبة التي عقدت مؤخرا في الأردن، بمشاركة كل من الولايات المتحدة، مصر، السلطة الفلسطينية والاحتلال والبلد المضيف.

ورأى جنرال احتياط تمير هايمن، مدير "معهد بحوث الأمن القومي"، في مقاله بصحيفة "إسرائيل اليوم"، أنه من المهم لـ"إسرائيل" التذكير بأمر "مهم للغاية، أنه مقابل الثمن المتدني جدا، الذي دفعته إسرائيل قبل أكثر من أسبوع (ما قبل التصويت الذي ألغي في مجلس الأمن)، حصلنا على بضعة أمور مهمة جدا." ومن بين تلك الأمور: "أولا؛ التدخل الأردني، هذا التدخل مهم جدا في سياق المسجد الأقصى والجهود لتهدئة القدس قبيل رمضان. ثانيا؛ حوار مباشر يعزز القيادة الفلسطينية "المعتدلة" التي تحيط برئيس السلطة محمود عباس (88 عاما).هذه خطوة مهمة في ضوء انعدام الاستقرار المتوقع في اليوم التالي لعباس، ولعل تعزيزه يسمح بجسر انتقالي للأيام العاصفة التي بانتظارنا مع تبادل الأجيال في السلطة، وبالنسبة للسلطة، تجدر الإشارة إلى أنه مقابل بديل انهيار السلطة والفوضى العنيفة، فإن تعزيز السلطة يخدم المصلحة الإسرائيلية." والأمر الثالث؛ "استئناف التنسيق الأمني، وهذه خطوة ستقلل الاحتكاك مع الفلسطينيين، وبذلك تساعد على التمييز بين السكان، كما أن عمل أجهزة أمن السلطة يقلل العبء على قواتنا."

ولفت إلى ضرورة قيام حكومة الاحتلال التي يتزعمها بنيامين نتنياهو بالعمل على "فرض ترتيب لأولويات المواضيع العاجلة، كما عليها أن تعمل على تخفيض التوتر الداخلي في المجتمع الإسرائيلي وعدم تعميق الاستقطاب الآخذ في الاتساع." وتابع: "مناعة المجتمع الإسرائيلي، عنصر أساس حرج عندما تتصدى إسرائيل لما ينتظرها في الأشهر القادمة في سياقات الأمن القومي، فالمواضيع العاجلة لا تتجمد في المكان؛ إيران تواصل تخصيب اليورانيوم، تصاعد المواجهات في الساحة الفلسطينية، كما يمكننا عمل الكثير في توسيع التطبيع، لكن الانشغال الهدام الداخلي في هجمة عديمة الكوابح لإضعاف السلطة القضائية، يمنعنا من هذا التركيز الضروري."وأفاد مدير "معهد بحوث الأمن القومي"، أن المعهد يعمل من خلال الندوة الدولية السنوية التي يعقدها بمشاركة: وزير الأمن، وزيرة الاستخبارات، رئيس هيئة الأمن القومي ومسؤولون كبار في جهاز الأمن؛ في

إسرائيل والخارج، من أجل الخروج بـ"توصيات ومفاهيم مهمة لكيفية التصدي في هذه الفترة المتفجرة التي تعيشها إسرائيل."

وعمت حالة كبيرة من الرفض الشعبي والفصائلي الفلسطيني لقمة العقبة التي عقدت الأحد الماضي، وشاركت فيها السلطة الفلسطينية إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي، في قمة اهتمت بالمواضيع الأمنية، وجاءت بعد عدة مجازر بشعة ارتكبها جيش الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، وخاصة الأخيرة التي وقعت في مدينة نابلس. وضم الوفد الفلسطيني المشارك في قمة العقبة؛ أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ، وهو وزير الشؤون المدنية، وماجد فرج رئيس جهاز الأمني الوقائي في الضفة الغربية، المستشار السياسي للرئيس أحمد الخالدي، والمتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة. أما الوفد الإسرائيلي، فضم رئيس "الشاباك" رونين بار، مستشار الأمن القومي ورئيس مجلس الأمة تساحي هنغبي، ومنسق عمليات الحكومة في المناطق اللواء غسان عليان، ومدير عام الوزارة لخارجية رونين ليفي.

وأدى اقتحام جيش الاحتلال لمدينة نابلس الأربعاء الماضي عقب "التفاهمات" بين وزير الشؤون المدنية حسين الشيخ ومكتب رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، إلى استشهاد 11 فلسطينيا، ليرتفع عدد الشهداء منذ بداية 2023 إلى اليوم 64 شهيدا، بحسب إحصائية وصلت إلى "عربي21" صادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية، التي أكدت أن ما مضى من العام الحالي، هي الفترة "الأكثر دموية في الضفة الغربية منذ عام 2000.

* * *

## جنرال إسرائيلي متقاعد: نفقد السيطرة وعلينا زيادة العمل بقلب الضفة

**ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21**

حذر جنرال إسرائيلي رفيع المستوى، من التداعيات الخطيرة المترتبة على فقدان "إسرائيل" وأجهزتها الأمنية والعسكرية السيطرة على دائرة التصعيد في المناطق، مشددا على أهمية مواصلة العمليات العسكرية في قلب الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأوضح جنرال احتياط تمير هايمن، **مدير "معهد بحوث الأمن القومي"**، في مقاله بصحيفة "إسرائيل اليوم"، أن "المستوى الذي يوجه استخدام القوة هو المستوى السياسي، وهو الجهة الوحيدة التي يحق لها استخدام الجيش وجهاز الأمن. ما جرى في حوارة هو شغب، وكل مشارك ومسؤول عن هذه الأفعال يجب أن يعتقلوا ويحقق معهم، في أقرب وقت ممكن؛ لأنهم يمسون بقدرة الجيش الإسرائيلي على ملاحقة منفذي العمليات وكل من يساعدهم."

وحذر من "الضرر الدولي الهائل" التي تسببت به جرائم المستوطنين في حوارة، التي أدت إلى استشهاد شاب فلسطيني وإصابة آخرين وحرق عشرات المنازل والسيارات والمحال التجارية.ونبه هايمن، إلى أهمية

"استخلاص الدروس مما جرى في بلدة حوارة؛ على المستوى التكتيكي لضخ القوات وفي المستوى السياسي أيضا؛ لأننا في وضع جديد"، مؤكدا أن "إسرائيل في المستوى الاستراتيجي تفقد السيطرة على دائرة التصعيد، هذه الدائرة المغرضة؛ التي يؤدي فيها إحباط إسرائيلي لموجة ثأر فلسطينية في الضفة ومن غزة، لم تنكسر."

ورأى أن "حكومة إسرائيل ملزمة بأن تعمل على عجل لإعادة النظام والاستقرار، يجب مواصلة أعمال الإحباط المبادر إليها لأجل المس بالمقاومين؛ اعتقالهم والتشويش على خططهم، لكن إلى جانب ذلك، النظر بشكل دقيق ومهني، واستنادا إلى المعلومات الاستخبارية في المنفعة العملياتية لكل عملية في قلب الأرض الفلسطينية وفي وضح النهار مقابل الضرر الجانبي الذي تخلقه."

وأشاد الجنرال الإسرائيلي، بالمجزرة التي نفذها جيش الاحتلال في قلب نابلس مساء يوم 22 شباط/فبراير الماضي، وأدت إلى استشهاد 11 فلسطينيا وإصابة أكثر من 100 آخرين، معتبرا أن "الهدف جدير بما يكفي لأجل الخروج لهذه العملية في هذه النقطة الزمنية المحددة."ورأى أنه "من المهم للغاية التذكير، فمقابل الثمن المتدني جدّا الذي دفعته إسرائيل قبل أكثر من أسبوع (ما قبل التصويت الذي ألغي في مجلس الأمن)، حصلنا على بضعة أمور مهمة جدّا منها: أولا؛ التدخل الأردني، هذا التدخل مهم جدّا في سياق المسجد الأقصى والجهود لتهدئة القدس قبيل رمضان، ثانيا؛ حوار مباشر يعزز القيادة الفلسطينية "المعتدلة" التي تحيط برئيس السلطة محمود عباس (88 عاما). وقال هايمن: "هذه خطوة مهمة في ضوء انعدام الاستقرار المتوقع في اليوم التالي لعباس، ولعل تعزيزه يسمح بجسر انتقالي للأيام العاصفة التي بانتظارنا مع تبادل الأجيال في السلطة. وبالنسبة للسلطة، تجدر الإشارة إلى أنه مقابل بديل انهيار السلطة والفوضى العنيفة، فإن تعزيز السلطة يخدم المصلحة الإسرائيلية."

والأمر الثالث؛ "استئناف التنسيق الأمني، وهذه خطوة ستقلل الاحتكاك مع الفلسطينيين، وبذلك تساعد على التمييز بين السكان، كما أن عمل أجهزة أمن السلطة يقلل العبء على قواتنا."

ولفت إلى ضرورة قيام حكومة الاحتلال التي يتزعمها بنيامين نتنياهو بالعمل على "فرض ترتيب لأولويات المواضيع العاجلة، كما عليها أن تعمل على تخفيض التوتر الداخلي في المجتمع الإسرائيلي وعدم تعميق الاستقطاب الآخذ في الاتساع." وتابع: "مناعة المجتمع الإسرائيلي، عنصر أساس حرج عندما تتصدى إسرائيل لما ينتظرها في الأشهر القادمة في سياقات الأمن القومي، فالمواضيع العاجلة لا تتجمد في المكان؛ إيران تواصل تخصيب اليورانيوم، تصاعد المواجهات في الساحة الفلسطينية، كما يمكننا عمل الكثير في توسيع التطبيع، لكن الانشغال الهدام الداخلي في هجمة عديمة الكوابح لإضعاف السلطة القضائية، يمنعنا من هذا التركيز الضروري." وأفاد مدير "معهد بحوث الأمن القومي"، أن المعهد يعمل من خلال الندوة الدولية السنوية التي يعقدها بمشاركة وزير الأمن، وزيرة الاستخبارات، رئيس هيئة الأمن القومي ومسؤولون كبار في جهاز الأمن؛ في إسرائيل والخارج، من أجل الخروج بـ"توصيات ومفاهيم مهمة لكيفية التصدي في هذه الفترة المتفجرة التي تعيشها إسرائيل."

* * *

## "الأزمة بذروتها": الحريديون يتهمون نتنياهو بخرق الاتفاقيات الائتلافية

**ترجمة: موقع عرب 48**

كتلة "يهدوت هتوراة" تتهم نتنياهو بعدم رصد ميزانيات لمطالبهم من خلال ميزانية الدولة، وبالاستخفاف بهم بعدما أطلق وعود ولم ينفذها. "الليكود يقرأ الخريطة السياسية بشكل خاطئ. وإذا لم تتم تسوية الأزمة فإن قوة الائتلاف ستضعف"

قال قياديون في كتلة "يهدوت هتوراة" الحريدية إن "الأزمة بذروتها" مقابل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، واتهموا الأخير بخرق الاتفاقيات الائتلافية. ونقل موقع "واينت" عنهم اليوم، الجمعة، قولهم إنه "بالرغم من تعهدات نتنياهو، إلا أنه لم يحصل أي شيء."وأضافوا أنه "في الليكود يواصلون الاستخفاف بالاتفاقيات الائتلافية وخرقها بشكل سافر. فقد وعد رئيس الحكومة بالرد على مطالبنا خلال 24 ساعة وهذا لم يحدث."

ووفقا لـ"واينت"، فإن الغضب في "يهدوت هتوراة" هو بالأساس من جانب رئيس الكتلة، عضو الكنيست موشيه غفني، والوزير أوري مَكليف. فقد تبين لمكليف أنه لم يتم رصد ميزانية للسلطة الحريدية للتطوير في ميزانية الدولة، التي صادقت عليها الحكومة يوم الجمعة الماضي.وحاول مكليف عقد لقاء مع نتنياهو قبل مصادقة الحكومة على ميزانية الدولة، لكن نتنياهو لم يؤد على هذا الطلب. من جانبه، غفني غاضب بسبب عدم رصد ميزانية لمؤسسات تعليمية حريدية وكان نتنياهو قد تعهد بها. والتقى نتنياهو مع غفني ومكليف في ظل الأزمة بينهم، يوم الثلاثاء الماضي. وتعهد نتنياهو خلال هذا اللقاء بأن يرد على مطالبهما في غضون 24 ساعة. ونقل "واينت" عن قيادي في حزب الليكود قوله إن "الفجوات المالية بين الجانبين صغيرة وسيتم حل الخلاف في اليومين المقبلين. وأوضح الجميع أنهم لا يعتزمون تفكيك حكومة اليمين". وكتلة "يهدوت هتوراة" ممثلة بسبعة أعضاء كنيست بين أعضاء الائتلاف الـ64.

ويهدد المسؤولون في "يهدوت هتوراة"، بحسب "واينت"، بالتصرف بشكل مستقل ومن دون التزام ائتلافي. وقالت مصادر في "يهدوت هتوراة" إنه "لا يوجد اتفاق ائتلافي، فإذا لا يوجد التزام ائتلافي. وطالما لم تتحقق مطالبنا، فليبحثوا عنا أثناء التصويت" في الكنيست. وصدرت صحيفة "المعسكر الحريدي" الناطقة باسم "يهدوت هتوراة"، أمس، بعنوان رئيس يطالب "باحترام اتفاقيات"، وتضمن انتقامات لنتنياهو بأنه يتهرب من تنفيذ الاتفاقيات مع الكتلة الحريدية.

وفي خطوة احتجاجية في ظل هذه الأزمة، قاطع أعضاء الكنيست من "يهدوت هتوراة" جلسة الهيئة العامة للكنيست، يوم الإثنين الماضي، بادرت المعارضة إليها حول خطة إضعاف جهاز القضاء وإجراء تصويت رمزي على خطاب نتنياهو خلالها. وبعد ذلك، تعهد نتنياهو خلال محادثة بين الحزبين بأنه سيحل هذه الأزمة حتى صباح يوم الثلاثاء الماضي، لكن لم يحدث شيئا في هذا السياق، الأمر الذي زاد الغضب لدى الحريديين.

وقالت مصادر في "يهدوت هتوراة" إنه "في الليكود يقرأون الخريطة السياسية بشكل خاطئ. ونتنياهو لا يدرك أنه إذا لم تتم تسوية المشاكل السياسية فإن قوة الائتلاف ستضعف." وأضاف أحد المصادر أنه "يوجد لدى الليكود نظام تدمير ذاتي، وهذا يتكرر. فقد كان نتنياهو في المعارضة مدة سنة ونصف السنة ولم يتعلم أي شيء حول كيف ينبغي أن يتصرف مع أعضاء ائتلاف. وخرق الاتفاقيات الائتلافية وليس لديه أي مشكلة في ذلك."

ووفقا للمصادر الحريدية، فإن الاعتقاد أن اليمين كلّه ينضوي تحت نتنياهو هو اعتقاد خاطئ، "ولن نجلس مكتوفي الأيدي ونسمح له بالاستخفاف." وبرز جانب آخر من الأزمة بين الحزبين، الثلاثاء الماضي أيضا، عندما أعلن وزير شؤون القدس والتراث، مئير بروش، من "يهدوت هتوراة"، أنه يطلب إعفاءه من المسؤولية عن الاحتفالات الدينية في جبل الجرمق، التي وقع خلالها حادث مأساوي قبل سنتين عندما لقي 45 حريديا مصرعهم في تزاحم. وأوضح بروش في اتهام صريح لنتنياهو أنه "ملقاة عليّ مسؤولية بدون صلاحيات. وهذه الصلاحيات موزعة بيني وبين المركز القطري للأماكن المقدسة ووزارة الخدمات الدينية."

* * *

## تقارير

### زيارة رفيعة متبادلة بين الاحتلال وواشنطن لبحث ملفات أمنية.. هذه أبرزها

**ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21**

يدور حراك أمني رفيع المستوى بين دولة الاحتلال والولايات المتحدة الأمريكية، على ضوء تطورات في عدة جبهات خارجية وداخلية، ترى حكومة تل أبيب أنها تشكل خطرا عليها وعلى حلفائها الاستراتيجيين. وكشفت أوساط سياسية ودبلوماسية إسرائيلية عن زيارة غير معلن عنها جرت سابقا لوزير الشؤون الاستراتيجية رون دريمر ومستشار الأمن القومي، تساحي هنغبي إلى واشنطن للتباحث مع كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية على خلفية التقدير بأن إيران تستطيع إنتاج مواد انشطارية تكفي لقنبلة واحدة خلال 12 يوماً، فيما سيصل الأربعاء القادم وزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستين إلى تل أبيب، لإجراء محادثات مع نظيره يوآف غالانت ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حول إيران وأوضاع الضفة الغربية.

فقد أكد باراك رافيد المراسل السياسي لموقع" ويللا "أن "دريمر وهنغبي سيغادران مطلع الأسبوع المقبل إلى واشنطن لعقد اجتماعات مع كبار مسؤولي البيت الأبيض بشأن التقدم في البرنامج النووي الإيراني وقضايا أمنية أخرى، وبعدهما سيأتي لويد أوستن لإسرائيل لمواصلة المحادثات، عقب كشف وكيل وزارة الدفاع الأمريكية كولن كال في جلسة استماع بمجلس النواب الأمريكي أنه في غضون 12 يومًا، يمكن لإيران تخصيب كمية كافية من اليورانيوم إلى مستوى 90٪ لقنبلة ذرية واحدة." وأضاف في تقريره أن "كلام المسؤول الأمريكي أشعل أضواء حمراء في تل أبيب، لأنه يؤكد مخاوفها بشأن اقتراب إيران من خط عدم الرجعة لدخول النادي النووي، وحيازة قنبلة نووية واحدة على الأقل، لا سيما وأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تراقب نشاطها النووي في منشأة التخصيب تحت الأرض في بوردو عثرت على جزيئات من اليورانيوم المخصب إلى مستوى 84٪، وهو أعلى مستوى تخصيب وصلت إليه، وقريب جدًا من مستوى 90٪ المطلوب لإنتاج أسلحة نووية." وأشار إلى أن "زيارة هنغبي ودريمر تتزامن مع تقديرات المخابرات الأمريكية والإسرائيلية بأنه رغم التقدم في قدرات تخصيب اليورانيوم الإيرانية، فإنها لا تزال بحاجة لفترة من عام إلى عامين حتى تنتج رأسًا نوويًا لصاروخ باليستي، فيما أعلن مدير وكالة المخابرات المركزية وليام بيرنز أنه رغم التقدم الإيراني فإن المخابرات الأمريكية لا تعتقد أن المرشد الأعلى علي خامنئي اتخذ قرارًا بتجديد برنامج الأسلحة النووية الإيراني، الذي تم تجميده في 2003."

وأوضح أنه "من المتوقع أن يلتقي دريمر وهنغبي مع مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جيك سوليفان، ووزير الخارجية توني بلينكين، وشخصيات أمريكية رفيعة المستوى، مع العلم أن زيارتهما تتم على خلفية القلق المتزايد في البيت الأبيض بشأن خطة الحكومة الإسرائيلية لإضعاف نظام القضاء، والتوترات المتزايدة في الضفة الغربية مع الفلسطينيين قبل شهر رمضان، فيما أعلن العديد من كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية أنها مهتمة بالعمل مع نتنياهو لكبح جماح إيران، لكن سيكون من الصعب القيام بذلك "إذا اشتعلت النيران في ساحته الخلفية."

ولفت الكاتب إلى ملاحظة هامة، وهي أن "هنغبي ودريمر، وهما من أكثر مقربي نتنياهو، سيصلان واشنطن، فيما لم يتلق هو شخصيا دعوة رسمية للقاء الرئيس جو بايدن في البيت الأبيض، وهي مسألة لافتة"، فيما قال ثلاثة من كبار المسؤولين الأمريكيين إن نتنياهو سيتلقى دعوة "في الوقت المناسب"، وبخلاف جدول الرئيس المزدحم، فإن البيت الأبيض مهتم بمعرفة أين تتقدم قضية خطة إضعاف النظام القضائي الإسرائيلي، والتأكد من انتهاء شهر رمضان دون تصعيد كبير.

تجدر الإشارة إلى أنه بالتزامن مع زيارة هنغبي ودريمر إلى واشنطن، فسيأتي إلى تل أبيب لويد أوستن ليلتقي نتنياهو وغالانت والرئيس يتسحاق هرتسوغ، في إطار الجهود الأمريكية لوقف التصعيد في الضفة الغربية، ومن المتوقع أن يناقش الاستعدادات التي تقوم بها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران في المنطقة، وسيكون

رابع عضو رفيع في إدارة بايدن يزور دولة الاحتلال منذ تشكيل الحكومة الجديدة، حيث سبقه إليها سوليفان وبيرنز وبلينكن، فيما تحدث أوستن هاتفيا مع غالانت، وناقشا أوضاع الضفة الغربية والتعامل مع الملف الإيراني، فيما رفض البيت الأبيض والبنتاغون ومكتب نتنياهو التعليق على هذه الأنباء.

* * *

## الاحتلال يطلب من ألمانيا المساعدة في التطبيع مع هاتين الدولتين

**ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21**

زعم وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين أن ألمانيا يمكنها أن تساعد في انضمام دولتين مسلمتين أفريقيتين إلى اتفاقيات التطبيع بسبب علاقاتها الجيدة معهما.

إلداد باك مراسل الشؤون الخارجية لصحيفة إسرائيل اليوم نقل حديث كوهين خلال لقائه مع نظيرته الألمانية في برلين إنلينا باربوك، "طالبا منها العمل على توسيع اتفاقيات التطبيع من خلال إقناع الدول الإسلامية الأخرى بربط العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، خاصة موريتانيا والنيجر، بسبب علاقتها الجيدة بهذين البلدين."وأضاف في تقريره أن "موريتانيا سبق لها أن أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ولكن تم قطعها في عام 2010 بعد انقلاب عسكري مؤيد للإسلاميين في البلاد، وفي وقت سابق من عام 2009، وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة المسمى (الرصاص المصبوب)، أعادت موريتانيا سفيرها من تل أبيب، وقامت بترحيل فريق السفارة الإسرائيلي من نواكشوط." وأشار إلى أنه "في مرحلة التسعينيات، وبعد اتفاقات أوسلو مباشرة بين دولة الاحتلال ومنظمة التحرير الفلسطينية، تم عقد اتصالات بين تل أبيب ونواكشوط، ولكن تم قطعها مع اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية أواخر العام 2000، وقدر كوهين أنه في العامين المقبلين، فإن من المتوقع أن تنضم دولتان إضافيتان إلى إطار اتفاقات التطبيع، زاعما حدوث تطور في العلاقة الطبيعية بين إسرائيل والسودان قريبًا، عقب زيارته مؤخرًا الخرطوم، في زيارة هي الأولى لوزير إسرائيلي لهذا البلد العربي الأفريقي."

تكشف هذه المطالب الإسرائيلية المتسارعة باتجاه التطبيع مع الدول الأفريقية عن خارطة طريق حول أطماعها في هذه القارة، لا سيما السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وما يعنيه ذلك من تسهيل الاختراق للقارة بشكل عام، من خلال مشاريع الزراعة والمياه، والاتصالات والقطاع الرقمي، بما في ذلك السيبرانية والاتصالات الخلوية والتكنولوجيا المالية والحوكمة، وهي مسائل عليها طلب كبير في أفريقيا، مع أن ميزان القوى الإسرائيلي الأفريقي يصل إلى مليار دولار سنويا. ويتركز العمل والاستثمار الإسرائيلي في الدول الأفريقية في ظل الاستراتيجية القائمة لتعزيز علاقاتهما، على عدة مجالات وعبر عدة قنوات لمساعدة المصدّرين الإسرائيليين لاختراق أسواق القارة، وذلك بتعيين موفدين تجاريين جدد في عدة دول.

وتعتقد المحافل الإسرائيلية أن التطبيع مع الدول الأفريقية، سيحقق لها مكاسب استراتيجية واقتصادية وأمنية، قد لا تقل في خطورتها عن ما حققته من التطبيع مع دول الخليج العربي، إن لم تكن أكثر، في ظل ما تتمتع به هذه الدول من أهمية استراتيجية على المدى البعيد. ويزعم الإسرائيليون أن لديها عوامل أخرى للتطبيع كالحاجة إلى تطوير الحالة الزراعية والتكنولوجية والاقتصادية والطبّية. ولذلك، تواصل دولة الاحتلال منذ سنوات، مدّ أذرعها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية في الدول الأفريقية؛ من خلال الاستعانة بأدوار المال والاقتصاد لتحقيق هذا الاختراق، وما ينتج عنه من حصاد عسكري واستخباري، ومحاولة الحصول على موطئ قدم وسط التنافس الإقليمي والعالمي على هذه المنطقة الحساسة من القارة الأفريقية.

* * *

## تصاعد الهجوم السياسي والإعلامي الأمريكي على حكومة الاحتلال

**ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21**

آخر حلقة في مسلسل السجال الإسرائيلي الأمريكي تمثل في موقف أعلنه سفير واشنطن لدى تل أبيب توم نايدس، الذي أكد أنه "نصح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بـ"الضغط على الفرامل" حول مسألة التغييرات القانونية، وأعتقد أن معظم الإسرائيليين يريدون أن تتدخل الولايات المتحدة في شؤون إسرائيل، رغم أننا لن نملي عليها كيفية اختيار قضاة المحكمة العليا، لكننا نؤكد على أن المؤسسات الديمقراطية هي ما يربط بيننا"، وفقا لتقرير نشره موقع" ويللا.

في سياق متصل، فقد نشرت وزارة الخارجية الأمريكية تلخيصا لعام 2021، أظهر للمرة الأولى معطيات حول العنف الذي يمارسه جيش الاحتلال والشرطة والمستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، مؤكدا أنه نادراً ما يتم توقيف أي من المستوطنين، أو تقديم لائحة اتهام ضدهم، رغم أنهم يقومون بإجراءات عنيفة ضد الفلسطينيين. وأضاف التلخيص في تقرير نشره موقع" ويللا" أن "قوات الأمن الإسرائيلية عادة لا تمنع هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين، وقد شهد عام 2021 زيادة كبيرة في هذا العنف من المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث قاموا بتنفيذ 496 هجومًا ضد الفلسطينيين، في 370 منها لحقت أضرار في الممتلكات الفلسطينية، وفي 126 وقع ضحايا فلسطينيون، كما قُتل ثلاثة فلسطينيين نتيجة لهجمات المستوطنين العنيفة."

وأوضح أنه "بالاستناد لتقارير منظمات حقوق الإنسان، فقد تغيرت طبيعة هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين، وبعد أن كان يتم تنفيذ الهجمات في الماضي من قبل أفراد أو مجموعات من 4-3 مستوطنين فقط، فإنه يتم الآن تنفيذ الهجمات من قبل مجموعات من عشرات المستوطنين، وهناك دلائل تشير إلى أن

هذه الهجمات على الأرجح مخططة مسبقاً."

باراك رافيد، المراسل السياسي لموقع" ويللا"، نقل عن مصادر في الخارجية الأمريكية مطالبتها بأن "تتصرف إسرائيل بحزم لمنع العنف ضد الإسرائيليين والفلسطينيين، وهي تشعر بالقلق إزاء الأحداث العنيفة في الأيام الماضية، وهي تتوقع أن تكرس إسرائيل نفس الجهد لمنع العنف ضد الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، ومقاضاة المسؤولين عن الهجمات العنيفة ضد المواطنين الفلسطينيين خاصة في بلدة حوارة." وأضاف في تقريره أن "المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس اعتبر أفعال المستوطنين غير مقبولة، ويجب على إسرائيل التصرف على قدم المساواة في جميع حالات العنف، واستثمار نفس الموارد لمنع مثل هذه الهجمات، ومحاكمة المسؤولين، وتؤكد الأحداث الأخيرة على الوضع الهش في الضفة الغربية، والحاجة للتعاون لاستعادة الهدوء."

على الصعيد الإعلامي الأمريكي، فقد تواصل الهجوم على الحكومة اليمينية الحالية، وفقا لما جاء على لسان توماس فريدمان كبير المعلقين السياسيين في صحيفة "نيويورك تايمز"، الذي أعلن أن "نتنياهو يحطم المجتمع الإسرائيلي، وهو يخاطر بمستقبل المؤسسات السياسية والقضائية في الدولة لمجرد خروجه من المحاكمة التي تنتظره، مع العلم أن إسرائيل لا تواجه حالياً انتفاضة فلسطينية، بل أحداث عنف من المستوطنين اليهود، وثورة قانونية"، وفق موقع" ويللا "العبري.

وأضاف الموقع في تقريره أن "إسرائيل تشهد بالتوازي هجمات فلسطينية مسلحة، مع توسع في المستوطنات الإسرائيلية، وسيطرة على القرى الفلسطينية من قبل المستوطنين، وانقلابا من رئيس الوزراء، وكل ذلك يؤكد أننا أمام شيء كبير جدا، مهم جدا، وشخصي جدا، لأن نتنياهو يأمل أن تؤدي التغييرات القانونية لنهاية محاكمته على تهم خرق الثقة والرشوة والاحتيال، ما قد يقوده للسجن، مشبهاً ما يحصل من مظاهرات إسرائيلية ضد الحكومة بمواجهة أوكرانيا لروسيا، لأنه إذا أصبحت إسرائيل ديمقراطية مزيفة مثل المجر، فسيذهب العالم بأسره نحو الاتجاه غير الصحيح."

* * *

## موقع عبري: لهذا السبب ألغت الإمارات زيارة نتنياهو مطلع 2023

**ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21**

كشف عدد من المسؤولين الإسرائيليين الكبار، عن سبب إلغاء دولة الإمارات العربية زيارة رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى أبوظبي في كانون الثاني/يناير الماضي . وأكد ثلاثة مسؤولين إسرائيليين كبار أن "الإمارات ألغت زيارة رئيس الوزراء نتنياهو السياسيّة إلى البلاد التي كانت مقرره في بداية كانون الثاني/ يناير الماضي، بسبب مخاوفها من أن يؤدي سلوكه خلال الزيارة إلى توترات إقليمية مع طهران"،

وفق تقرير نشره موقع" وللا "العبري. وزعم المسؤولون الكبار أن "سبب التأجيل ليس له علاقة باقتحام وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير باحات المسجد الأقصى، كما لم تنبع من أسباب لوجستية." وبحسب ما نقله موقع "i24" الإسرائيلي، ذكرت مصادر مطلعة على التفاصيل، أن "أبوظبي تريد أن تركز الزيارة على "اتفاقيات إبراهيم" (التطبيع) والعلاقات بين الجانبين في مجالات التجارة والسياحة والاقتصاد." ونبه الموقع إلى أنه "كانت لدى نتنياهو خطط أخرى للزيارة؛ حيث أراد رئيس الوزراء استخدام الزيارة كإشارة عامة ضد إيران، وفي غضون ذلك، أعربت الإمارات عن قلقها من أن نتنياهو سيتحدث علنا ضد إيران عندما يكون على أراضيها، ونتيجة لذلك، خشيت الإمارات من أن يؤدي مثل هذا السلوك إلى زيادة التوترات، وقرروا رفض الزيارة."

وأشار "وللا" إلى أن مكتب رئيس الوزراء نتنياهو رفض التعليق على الأمر، كما رفض مسؤولان إماراتيان كبيران التعليق على أسباب إلغاء زيارة نتنياهو." وذكر الموقع، أنه "عندما تولى نتنياهو منصبه في نهاية كانون الأول/ ديسمبر الماضي، أعلن أن زيارته الأولى للخارج ستكون إلى الإمارات، وفي الشهر ذاته، تحدث مع رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد، الذي دعاه إلى زيارة البلاد، في مكتب نتنياهو بدأ إطلاع الصحفيين على أن الرحلة ستتم في الأسبوع الثاني من كانون الثاني/ يناير، لكن بعد أيام قليلة، وبعد اقتحام بن غفير المسجد الأقصى، أكد مكتب نتنياهو أن الرحلة إلى الإمارات تأجلت." وزعم مستشارو نتنياهو في حينه أن "التأجيل كان لأسباب لوجستية، وليس له علاقة باقتحام بن غفير للمسجد الأقصى، علما بأن دولا عربية ومن بينها أبوظبي أدانت اقتحام بن غفير." وأعلنت أبوظبي وتل أبيب، بمباركة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب يوم الخميس 13 آب/ أغسطس 2020، في بيان رسمي، عن التوصل إلى "اتفاق سلام (تطبيع) إسرائيلي-إماراتي"، تتويجا لعلاقات سرية وثيقة، امتدت على مدى الأعوام السابقة.

* * *